



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك ومالية وتسيير المخاطر

بعنوان

## أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية

دراسة تطبيقية القرض الشعبي الوطني CPA بنك التنمية المحلية BDL البنك الوطني الجزائري BNA

تحت إشراف الدكتور:

نزعي عز الدين

من إعداد الطلبة:

❖ باشي إيمان

❖ غالي كريمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ..... رئيسا

الأستاذ..... مشرفا ومقرا

الأستاذ..... ممتحن

الأستاذ..... ممتحن

السنة الجامعية: 2017/2016



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك ومالية وتسيير المخاطر

بعنوان

## أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية

دراسة تطبيقية القرض الشعبي الوطني CPA بنك التنمية المحلية BDL البنك الوطني الجزائري BNA

تحت إشراف الدكتور:

من إعداد الطلبة:

نزعي عز الدين

❖ باشي إيمان

❖ غالي كريمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ..... رئيسا

الأستاذ..... مشرفا ومقررا

الأستاذ..... ممتحن

الأستاذ..... ممتحن

السنة الجامعية: 2017/2016

# دعاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فاعلم أنه لا إله إلا الله

اللهم أرزق قارئنا فتوح العارفين و صحبة

الصالحين و شهادة المجاهدين و علوم الأنبياء

و المرسلين و عمر نوح و بشرى يعقوب و حلم إبراهيم

و غنى سليمان و جمال يوسف و قوة موسى و صبر أيوب و بلاغة هارون

و شفاعة محمد صلى الله عليه و سلم

يا رب العالمين

التشكر والإهداء

# كلمة شكر

مازلت الكتابة تسجل بألفاظها خلجات النفوس ونبضات القلوب لذلك كان لا بد من كتابة نهاية العبارات التي نبدأها بشكرنا وعظيم امتناننا لرَبنا وحده الذي وفقنا وأيدنا بقدرته.

ثم نتقدم بشكرنا الجزيل وتقديرنا الكبير للأستاذ المشرف "نزعي عز الدين" على قبوله الإشراف على مذكرتنا هاته وعلى مساندته لنا خلال إنجاز هذه الدراسة وحرصه على توجيهنا.

كما نحي كل الأساتذة الذين تابعونا طيلة مشوارنا الدراسي ابتداء من المستوى الابتدائي وصولاً إلى الجامعة.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة لإتمام هذا العمل القيم.

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى أعظم رجل في الوجود والذي العزيز إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني.. إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى جوهرة أحبك ومهما قلت أحبك أحسه قليل أُمي الحبيبة سامحيني إذا بيوم أزعتك زوجي الحبيب. لقد أصبحت الحياة جميلة بوجودك معي. . بابتسامتك التي ترتسم على محياك الجميل . . كم هي رائعة عيناك التي أرى بهما الحياة. . حفظك الله لي ومتعك بالصحة والعافية . . . ودمت لي إلى نور حياتي أخواتي ميرة وأمينة وابنيها محمد الأمين ورفيق وبختة وابنتها صارة وحبوبتي خديجة أتمنى لكن التوفيق والسعادة وإلى جدتي أمد الله في عمرها وإلى أم ووالد زوجي أمد الله في عمرهما ,إلى أختي التي ساندتني كريمة أتمنى لها كل التوفيق, إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي.

إيمان

# الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا  
تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب  
الجنة إلا برويتك إلهي جل جلالك إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة،  
ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد صلى الله  
عليه وسلم.

إلى أغلى جوهرتين في الوجود أمي وأبي -حفضهما الله ورعاهما-  
إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي.



الملخص

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى المخاطر المالية والعلاقة بين التمويل وكفاءة أداء البنوك التجارية، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من المفاهيم العامة حول التمويل البنكي من مفهوم وأهمية ومراحل ومصادر التمويل، وكذلك عموميات حول المخاطر المالية من تعاريف أهداف وأنواع المخاطر المالية، ومفاهيم حول الأداء المالي ماهية الأداء المالي وتقييم الأداء وشروط التقييم الجيد للأداء، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فكانت دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية بنك التنمية المحلية BDL، القرض الشعبي الجزائري CPA، والبنك الوطني الجزائري BAN لوكالة سعيدة، حيث تم التطرق إلى النشأة والهيكلة التنظيمي للبنوك محل الدراسة، واعتمدنا في الجانب التطبيقي على الاستبيان الموزع على عمال البنوك محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، عناصر منح التمويل، كفاءة الأداء المالي، البنوك CPA BNA BDL.

## Summary :

This study is main to the financial risks and the relation ship between the supply and the competency act of the commercial banks. At ferst, the theoretical part is consisted of : general concepts about banks revenue, definitions, steps,source of revenue as well as the financial risks and their associated difinitions, purpos, types of risks, in odotion to difinitions about the competency acts of the monetry funds, assessment for their performances and conditions ( factors) for the well doing performances. The secondpart is the parctical side of the study in fact was in the sfield for a sample of algerian banks ‘Local Devloperment Bank’ BDL, ‘Popular Algerian Credit’ CPA and ‘Algerian National Bank’ BNA agencies of saida where we discussed and talked about the emergence, the structure of these banks theoretically, is practice we have used the questionnaire results for a sample group of these banks employees.

## Key words :

Financial risks, Criteria for supply offer, Financial competency act monetry bfunds, Banks.

# قائمة المحتويات

تشكر

إهداء

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أ..... مقدمة عامة

01..... الفصل الأول: مدخل نظري لتمويل البنكي والمخاطر المالية والأداء المالي

02..... المبحث الأول: التمويل البنكي

02..... المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل البنكي

04..... المطلب الثاني: أنواع التمويل

06..... المطلب الثالث: مراحل العملية التمويلية

10..... المطلب الرابع: مصادر التمويل

18..... المبحث الثاني: مفهوم وأهمية المخاطر المالية

18..... المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

20..... المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر

21..... المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية وتصنيفها

27..... المطلب الرابع: أدوات قياس المخاطر المالية وطرق الحد منها

31..... المبحث الثالث: الأداء المالي

31..... المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

35..... المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

36..... المطلب الثالث: شروط التقييم الجيد للأداء

36..... المطلب الرابع: تقويم كفاءة الأداء المالي

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي دراسة حالة بنك التنمية المحلية، القرض الوطني الشعبي والبنك الوطني

39..... الجزائري وكالة سعيدة

المبحث الأول: لمحة عن البنوك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنك التنمية المحلية (BDL) البنك الوطني الجزائري (BNA).....	40
المطلب الأول: القرض الشعبي الجزائري (CPA).....	40
المطلب الثاني: بنك التنمية المحلية (BDL).....	43
المطلب الثالث: البنك الوطني الجزائري (BNA).....	47
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.....	51
المطلب الأول: مجتمع العينة واختبار العينة.....	51
المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.....	51
المطلب الثالث : صدق وثبات الاستبيان.....	54
المبحث الثالث : نتائج وتحليل الاستبيان.....	56
المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.....	56
المطلب الثاني: قياس وتحليل معامل الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة.....	61
المطلب الثالث: تحليل وتفسير محاور الدراسة.....	62
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.....	70
خاتمة عامة.....	76
المصادر والمراجع.....	78
الملاحق.....	81

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	درجة مقياس سلم ليكارت	54
02	يوضح نتيجة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان ومعامل صدق الاستبيان	55
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	56
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	57
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص	58
06	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	59
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب درجة الوظيفة	60
08	معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة	61
09	يوضح إجابة المستجوبين على العبارات المتعلقة بالمحور الأول	62
10	يوضح إجابة المستجوبين على العبارات المتعلقة بالمحور الثاني	64
11	يوضح إجابة المستجوبين على العبارات المتعلقة بالمحور الثالث	68
12	نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين محددات منح التمويل والمخاطر المالية في البنوك الجزائرية محل الدراسة.	71
13	نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.	72
14	نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.	72
15	نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية كمتغيرات مستقلة وكفاءة الأداء كمتغير تابع في البنوك الجزائرية محل الدراسة	73

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الأشكال
09	يمثل مراحل تمويل المشروع	01
22	يمثل أنواع المخاطر	02
34	يمثل فجوة الأداء	03
42	يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة CPA	04
46	المديرية العامة لبنك التنمية المحلية وهيكلها التنظيمي	05
49	يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة BNA	06
56	مدرج تكراري يوضح عمر أفراد العينة	07
57	يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	08
58	يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب التخصص	09
59	يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب الخبرة	10
60	يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب درجة الوظيفة	11

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
81	الاستبيان	01
85	مخرجات spss	02



# مقدمة عامة

يعتبر النظام البنكي الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي و اجتماعي فهو المركز الأساسي لتجمع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية و توجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية و القروض بمختلف أنواعها و آجالها، حيث تعتبر عملية التمويل البنكي من الوظائف الرئيسية لأنشطة البنوك، وتوليه هذه الأخيرة اهتماما كبيرا لما يلعبه من دور فعال في النشاط الاقتصادي سواء في الدول النامية علي وجه الخصوص أو الدول المتقدمة بصورة عامة.

يتمثل التمويل البنكي في القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها، ويعد مصدرا من أهم مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية على اختلاف أنواعها، ومنح التمويل البنكي من الوظائف التقليدية التي تمارسها البنوك كمؤسسات مالية تسعى لتحقيق الربح، كما أن تعدد أنشطة البنوك وحدثاتها جعلتها تواجه أخطار حديثة لم تكن تواجهها، هذا لا يعني أنها استطاعت التخلص من الأخطار التي كانت تهددها من قبل، فخطر الائتمان لا يزال هاجس كل البنوك لكونه لصيقا بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من اجله وهي منح التمويل، والمخاطر المالية تختلف باختلاف الظروف الداخلية والمحيط، وباختلاف أنواع العمليات التي تمارسها البنوك التجارية، وتمس المخاطر المالية بشكل كبير عمليات التمويل ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار طرق للقضاء عليها أو الحد منها أو على أقل تقديرها، وتسعى البنوك التجارية إلى اتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية و ذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي ، حيث تعمل البنوك على تحقيق العديد من الأهداف و من أهمها ضمان استمرارها و بقائها في مجال نشاطها، و ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها. وتعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغ الأهداف المراد تحقيقها.

ونظرا للأهمية البالغة التي يحتلها الجهاز البنكي في الاقتصاد العالمي، كانت الجزائر من بين الدول التي أعطته اهتماما كبيرا، فقد عرف النظام البنكي الجزائري مراحل مختلفة إبتداء من بداية بناء المؤسسات البنكية وفصلها عن المؤسسات التابعة للنظام البنكي الفرنسي، وقد واكب النظام البنكي الجزائري التحولات الاقتصادية الداخلية والدولية.

وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

### أولا: إشكالية البحث

هل عناصر منح التمويل في البنوك الجزائرية تساعد على التقليل من المخاطر المالية للبنوك وزيادة كفاءتها؟  
ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :

1. ماهي أنواع التمويل؟
2. ما هي أنواع المخاطر؟
3. كيف يمكن للبنوك الحد من المخاطر المالية؟
4. ما هي أهمية الأداء المالي؟

### ثانيا: فرضيات البحث

إن التزام البنوك الجزائرية بعناصر منح التمويل قلل من المخاطر المالية لديها.

إن التزام البنوك الجزائرية بعناصر منح التمويل رفع من كفاءتها.  
إن البنوك الجزائرية عند أخذها بعين الاعتبار المخاطر المالية في منح التمويل زاد من كفاءتها.

### ثالثا: أهداف البحث

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو معرفة دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية كما يهدف إلى:

أ- معرفة أثر الالتزام بعناصر منح التمويل في المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية (التمويلية).  
ب- معرفة أثر عناصر منح التمويل البنكي في كفاءة الأداء المالي.  
ج- بيان أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة الأداء المالي.  
ح- دراسة أثر عناصر منح التمويل على كفاءة الأداء المالي في وجود المخاطر الائتمانية.

### رابعا: أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في:

- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة وهي مواضيع التمويل، المخاطر المالية و الأداء المالي.
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين .
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك.
- إثراء المكتبة بموضوع الدراسة وسد الفجوة بين الدراسات السابقة ومصدر للباحثين.

### خامسا: صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة التي قمنا بها هي:

- قلة المراجع والدراسات والبحوث المتخصصة والمعمقة في هذا المجال.
- ندرة المعطيات والمعلومات أحيانا وصعوبة الحصول عليها أحيانا أخرى خاصة في الدراسة الميدانية وذلك بحجة سر المهنة.
- صعوبة ربط موضوع الدراسة المخاطر المالية والتمويل البنكي مع كفاءة أداء البنوك.

### سادسا: منهجية البحث

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية وأيضا اختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع اعتمدنا على بعض المناهج التي توافقت مع طبيعة الموضوع وهي:

- المنهج الوصفي التحليلي: سمح لنا هذا المنهج بإستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول التمويل البنكي والمخاطر المالية و كفاءة أداء البنوك.
- منهج دراسة الحالة: دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الوطني الشعبي (CPA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة سعيدة.

## سابعاً: تقسيمات البحث

- من أجل محاولة التمكن من التحديد كافة الجوانب المتعلقة بأثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية محل الدراسة ومعرفة حقيقتها على أرض الواقع، قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين.
- **الفصل الأول:** حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى تمويل البنكي والمخاطر المالية وكفاءة أداء البنوك لنركز بذلك على الجانب النظري في هذا الفصل.
- **الفصل الثاني:** قمنا بدراسة ميدانية على مستوى بنك التنمية المحلية، القرض الوطني الشعبي والبنك الوطني الجزائري وكالة سعيدة ، من خلال تقديم عام لبنوك ونشاطاته التي يقدمها ومختلف أنواع الحسابات والقروض التي يقدمها ، وفي الأخير قمنا بتحليل كمي لعمال الوكالة وذلك عن طريق استعمال الاستبيان أجري لمعرفة أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية محل الدراسة، وبالتالي محاولة الخروج بنقاط قوة ونقاط ضعف البنك.

ثامناً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الوطني الشعبي (CPA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة سعيدة.

الحدود الزمنية:

2017.

الحدود البشرية:

عمال البنوك الجزائرية محل الدراسة.

تاسعاً: دراسات سابقة

1. **دراسة علي سليمان الشطي:** "تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"، (الأردن). يحاول هذا البحث الإجابة السؤال الرئيسي التالي (هل للمخاطر الائتمان تأثيرات إدارية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2005-2013)).
- يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي الأردني مصارف التجارية خلال الفترة (2005-2013)، وقد تم اختيار ثلاثة عشر بنوك تجارية للتعبير على وجه العموم البنوك التجارية الأردنية. وقد تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة، والبحث وكشف أن الآثار إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية كما يقاس العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.
- وتلخص الدراسة أيضا إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان تعتبر في هذا البحث لديها مهمة تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، ويجب على البنوك وضع سياسات ملائمة لإدارة المخاطر الائتمانية عن طريق فرض تقدير

الائتمان الدقيق قبل منح القروض للعملاء، والبنوك في تصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان، والحاجة إلى إنشاء بيئة المخاطر الائتمانية المناسبة.

2. **دراسة عبد الباقي بضيف:** "تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2014.

حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى تأثير المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية على أدائها المالي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 .

هدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية (النظامية وغير النظامية) للشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية و أدائها المالي. توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية من جهة، وأدائها المالي من جهة ثانية، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية (معامل بيتا وانحراف المردودية ) تؤثر سلباً في الأداء المالي كمتغير تابع والممثل ب ( القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ).

كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر غير النظامية أكثر تفسيراً من المخاطر النظامية للتغيرات التي تطرأ على الأداء المالي .

3. **دراسة فاطمة بن شنة:** "إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية-"، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة قاصدي مرياح بورقلة سنة 2010.

التي هدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ، و محاولة فهم و تحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر و الحد من تعثر الديون، كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازل II في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للبنوك و يحول دون تعثرها، و محاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، و الوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية و السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث توصلت إلى أن البنوك

تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دوري للاطلاع على نشاطها الائتماني و مؤشرات تعثرها و ذلك من خلال: معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثراً من حيث طبيعة نشاطهم، قدراتهم في إدارة نشاطهم ...، حجم و نسبة القروض المتعثرة في كل قطاع و في كل نوع من أنواع القروض و كذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي و التحليل الإحصائي و ذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

4. **دراسة علي عبد الله أحمد شاهين:** "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية - دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين -"، الجامعة الإسلامية - غزة سنة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراتها بشأن منح الائتمان.

# الفصل الأول

## تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، نظرا للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم منح التمويل والخدمات المصرفية الأخرى، ولا يخلو العمل البنكي من المخاطر وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد، ومن هنا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التمويل البنكي

المبحث الثاني: المخاطر المالية

المبحث الثالث: الأداء المالي



## المبحث الأول: التمويل البنكي

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل البنكي

#### مفهوم التمويل:

تطور مفهوم التمويل:

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد الإحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل.

ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص" وبعبارة أخرى "عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي".

غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال واستخدامها للتشغيل أو تطوير المشروع يمثل النظرة التقليدية للوظيفة التمويلية وهي نظرة تركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة ولذلك فإنه لا بد لكي يكون هذا التعريف متماشياً مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل أن يفهم على أنه يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً بما ذلك الاستخدامات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة أخرى في المشروع كالإنتاج والتسويق... الخ.

ففي الاقتصاديات المعاصرة يشكل التمويل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج فهو يحدد مسار رأس المال نفسه وبخاصة اللحظة الأساسية في تحويل رأسمال نقدي إلى رأسمال منتج فبدون المال وبدون الوسائل النقدية لا يمكن أن يحدث هذا التحول فالوصول على مستلزمات الإنتاج لا يتحقق إلا عن طريق المبادلة في أسواق معينة وهذا تأكيد لمقولة "المال قوام الأعمال"، فالحاجة إلى رأس المال من أجل التمويل تنبع من كل القطاعات من المؤسسات العامة أو الخاصة، من العائلات أو الخواص، من الدولة وكذا من الخارج وذلك لتسهيل القيام بجملة من الأنشطة حسب الدور الذي يلعبه كل متعامل اقتصادي من المتعاملين السابقين.

فالمؤسسة تحتاج إلى موارد مالية أولاً من أجل الحصول على المعدات والتجهيزات، وثانياً من أجل مواكبة التطور الصناعي والتجاري، وأخيراً من أجل تسديد التزاماتها واستحقاقها من أجور ومصاريف وغيرها.<sup>1</sup>

ولخواص يقعون في الحاجة للمال بسبب الفرق الموجود بين مستوى مداخليهم ومستوى المصاريف التي يجب أن يقوموا بها، وعليه فالصعوبات المالية لديهم تنبع إما من صعوبات مؤقتة في السيولة ضرورة تسديد مصاريف استثنائية، أو الرغبة في اقتناء أو استبدال معدات، الرغبة في الحصول على ملكية أي تحقيق استثمار عقاري، ولتحقيق مثل هذه الرغبات يستلزم

<sup>1</sup> د. معراج هوارى، د. حاج سعيد عمر، التمويل التجاري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن عمان، 2013، الصفحة 13-14.

توفر الفرد على إمكانيات حقيقية للدخار، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأموال من المصادر الخارجية والمتمثلة في الإقراض.

## تعريف التمويل:

❖ يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية أية منشأة اقتصادية لما له من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخل المنشأة.

❖ يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

1. تحديد دقيق لوقت الحاجة له.

2. البحث عن مصادر للأموال.

3. المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.<sup>1</sup>

❖ والتمويل هو كيفية استعمال الأموال و طريقة إنفاقها و تسيير هذا الإنفاق ومحاولة ترشيده لذلك فحيثما نجد كلمة "تمويل" نجد عادة و في العبارة ذاتها ما يفيدنا عن مصدر الأموال و مجال إنفاقها، وباختصار فإن التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية.<sup>2</sup>

❖ يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، لهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشآت الاقتصادية. إذ يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، وانه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية. حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيها بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.<sup>3</sup>

❖ التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية و مصادر التمويل الملائمة لها بأقل التكاليف و في الوقت المناسب.<sup>4</sup>

❖ ويمكن أن نلخص من التعارف السابقة إلى إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.

<sup>1</sup> د. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2010، الصفحة 21.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية، مصر، 2001، الصفحة 22.

<sup>3</sup> د. محمد صالح الحناوي، د. إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، الصفحة 24.

<sup>4</sup> حمزة الشبيخي إبراهيم، إبراهيم الجزراري، الإدارة المالية الحديثة ( منهج اتخاذ القرارات)، مصر، ص 20

## أهمية التمويل:

إن المؤسسة والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو تسديد الالتزامات. من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

ونظراً لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها أمثلاً لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: أنواع التمويل

يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها:

- المدة التي يستغرقها.
- مصدر الحصول عليه.
- الغرض الذي يستخدم لأجله.

<sup>1</sup> د. معراج هواري، مرجع سبق ذكره، الصفحة 16.

1/ التمويل من حيث المدة: وبموجب معيار المدة ينقسم التمويل إلى:

أ. تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.<sup>1</sup>

ب. تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.  
ت. تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

يلاحظ على هذا التقسيم أنه تقسيم كلاسيكي - نظري - وقد بدأ يفق أهميته علميا إذ لم يعد حدود فاصلة بين العمليات التي تمارسها المشروع مهما كان أن انتشار ظاهرة التجديد مواعيد استحقاق الديون قد ألغى الحدود الزمنية التي تفصل بين أنواع سابقة الذكر، إذ من الممكن أن يتحول قصير الأجل إذ كان من المصدر الخارجي (قروض مثلا) بعد تحديد موعد استحقاقه إلى تمويل متوسط الأجل وهي ظاهرة أصبحت شائعة في التعاملات المالية وبالمثل يمكن أن يتحول التمويل متوسط الأجل إلى التمويل طويل الأجل.

2/ التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل تبعا لمصدره إلى:

أ. تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي

تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

ب. تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.<sup>2</sup>

ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

<sup>1</sup> د. طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، الصفحة 26.

<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، الصفحة 26.

3/ التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أ. تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب. التمويل الاستثماري: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مراحل العملية التمويلية.

لا تنتهي العملية التمويلية بمنح العميل التسهيلات الائتمانية، بل تبدأ عند هذه النقطة مرحلة من أخطر وأدق مراحل العملية التمويلية وهي مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية وصرفها في الأغراض المخصصة لها، ويجب متابعة العميل بعد منحه التسهيلات الائتمانية حتى مرحلة سداد هذه التسهيلات للبنك في تاريخ الاستحقاق.<sup>2</sup>

ويتم تقييم وتنفيذ طلبات التمويل التي تقدم للبنوك للمساهمة في تمويل المشروعات بعدة مراحل يمكن إجمالها في ستة مراحل على النحو التالي:

#### مرحلة التقدم بالطلب:

تبدأ العملية الائتمانية بتقديم العميل الطلب للبنك ذلك للحصول على مبلغ معين في صورة تسهيلات ائتمانية بغرض تمويل احتياجات مالية استخدامات محددة.

يجب أن يكون طلب التسهيلات الائتمانية متفقاً مع السياسة الائتمانية للبنك، أي في حدود أنواع التسهيلات التي أقرتها السياسة الائتمانية للبنك.

يطالب العميل في هذه المرحلة بتقديم المستندات المؤيدة لطلبه ومن أهم المستندات اللازمة للتقديم بطلب للحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك المستندات الآتية:

- تحقيق الشخصية.
- السجل التجاري.

<sup>1</sup> د. معراج هواري، مرجع سبق ذكره، الصفحة 19.

<sup>2</sup> د. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعنترة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، الصفحة 51.

- البطاقة الضريبية.
  - تراخيص مزاولة النشاط.
  - السجل الصناعي وسجل المصدرين.
  - عدد تأسيس الشركة.
  - مستندات الضمانات المقدمة.
  - الحسابات الختامية عن آخر ثلاث سنوات.
  - مركز مالي حديث للمنشأة.
- هذه المستندات هي المستندات الأساسية ويجوز طلب تقديم مستندات أكثر أو مستندات إضافية في حالات معينة - على سبيل المثال طلب أوامر التوريد أو عقود التوريد المسندة لعميل في حالة طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويل عقود التوريد.<sup>1</sup>

### مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية للعميل:

يقوم البنك بإعداد دراسة مبدئية عندما يتلقى طلب التمويل للتعرف على المشروع المقترح تنفيذه والسلع والخدمات التي يقدمها وخصائصها، وخبرات ومؤهلات القائمين على المشروع، ومدى توفر سوق مناسبة للمشروع في ضوء نوعية الإنتاج والسعر المقدر لبيعه والأخذ بعين الاعتبار ظروف العرض والطلب والمنافسة في الحاضر والمستقبل، والجهات التي أصدرت الترخيص للمشروع القانون الذي يخضع له، والأخطار المحيطة بالمشروع، والربحية المتوقعة منه. وفي ضوء نتائج الدراسة المبدئية التي يعدها البنك بالاستعانة بالبيانات التي يحصل عليها من المشروع والواردة بدراسة الجدوى إذا كانت مرفقة بطلب التمويل، يصل البنك إلى قرار بشأن السير في مرحلة الدراسة التالية أو استبعاد الطلب لعدم ملائمته لسياسة البنك أو لعدم توفر فرص نجاحه كما لو كان يتعارض مع الأهداف القومية أو مع ظروف البيئة أو لوجود مصاعب تحد من التسويق الفعال للسلعة أو لعدم إمكانية توفير بعض عناصر الإنتاج بصورة منظمة وبتكلفة مقبولة وغيرها.<sup>2</sup>

### اتخاذ قرار التمويل:

في حالة موافقة البنك على منح العميل التمويل المطلوبة يتم إبلاغ العميل بموافقة البنك وشروطها ليبدأ فوراً في إتمام إجراءات التعاقد مع البنك على هذه التسهيلات الممنوحة له.

أما في حالة عدم موافقة البنك (الرفض) يتم إخطار العميل دون إبطاء باعتذار البنك عن عدم منحه التمويل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، الصفحة 52.

<sup>2</sup> عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، 2009، الصفحة 390.

<sup>3</sup> د. فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، الصفحة 53.

## صرف التمويل:

بعد الوصول إلى القرار بشأن مساهمة البنك في رأسمال المشروع و/ أو إقراضه وفور توقيع اتفاقية القرض التي تنظم العلاقة بين البنك والمقترض و/ أو توقيع عقد تأسيس الشركة في حالة المساهمة في رأسمالها. ويراعى عند صرف حصة البنك في التمويل سواء في شكل مساهمة و/أو قرض استيفاء الشروط المرتبطة بهذا التمويل.<sup>1</sup>

## متابعة المشروع:

يتم متابعة العميل في مرحلة استخدامه للتمويل الممنوحة له من البنك وذلك بغرض التحقق من استخدام لهذا التمويل في الأغراض المخصصة له في الدراسة الائتمانية بغرض تقييم كفاءة العميل في استخدامه والوقوف على التطورات التي تلحق بنشاط العميل وحتى يتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتصحيح مسار وموفق الائتمان الممنوح إذ لزم الأمر ذلك، ويقوم البنك بمتابعة عملائه خلال سريان التمويل الممنوحة لهم عن طريق الإجراءات الآتية:

- الزيارة الميدانية للعملاء.
  - الإطلاع الدوري على المراكز المجمعة للتسهيلات الائتمانية ذلك للوقوف على مدى تطور حجم تعاملاتهم دورياً مع البنوك في مجالات التمويل.
  - طلب بيانات عن الإيرادات والتكاليف والتدفقات النقدية من العملاء.
  - تجديد الاستعلامات دورياً للوقوف على التطورات المختلفة التي تلحق بمراكز عملاء التسهيلات في السوق والبنوك.
- وتساعد عملية المتابعة على ارتفاع نسبة التحصيل والسداد والانتظام في السداد إلى حد كبير جداً، كما تساهم في عدم تدخل بعض العملاء في السداد وتؤدي إلى إنفاق التمويل في الأغراض المخصصة له.<sup>2</sup>

## تحصيل القرض:

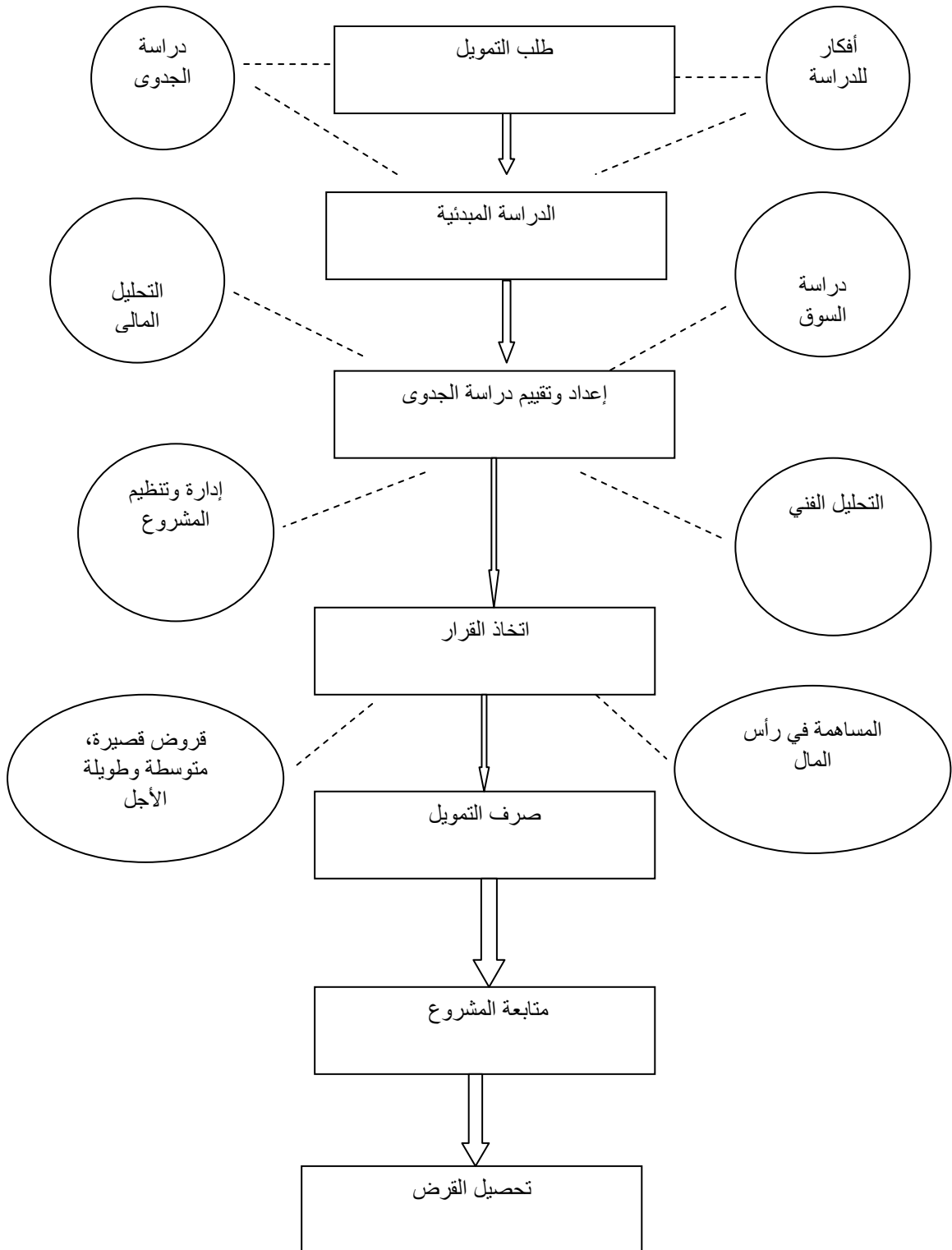
يتابع البنك تحصيل القرض من أقساط وفوائد وفقاً للشروط الواردة باتفاقية القرض وفي حالة تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته لأسباب تخرج عن إرادته قد يرى البنك منحه مهلة للسداد أو تعديل البرنامج الزمني للسداد وقد تبدو للبنك من الأسباب ما يدفعه إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض للتنفيذ على الضمانات المتوفرة تحت يده لاستيفاء حقوقه إذا تبين أن مصلحته تقتضي إتباع هذا السبيل لحماية أمواله أو التدخل في إدارة المشروع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 391.

<sup>2</sup> د. فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، الصفحة 53.

<sup>3</sup> د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 391.

الشكل رقم (01) يمثل مراحل تمويل المشروع:



المصدر: د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 404.



## المطلب الرابع: مصادر التمويل.

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية، ومن هنا فهي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم بميزانية المنشأة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

### I. تمويل قصير الأجل:

تنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين الأول الائتمان المصرفي و الثاني الائتمان التجاري، وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية. ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر في استخدام الائتمان المصرفي ومن القواعد العامة التي يستحسن على المنشأة استخدامها في حالة اختيار البنك ما يلي:

1. لا بد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المنشأة التي تعتمد الحصول على القروض. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن هناك قيودا اقتصادية وقانونية على مقدار القروض التي يمكن لأي بنك أن يمنحها لعميل واحد.
2. على المنشأة أن تختار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجياته وظروفه حيث انه من المعروف أن البنوك تختلف فيما بينها فيما يتعلق بسياساتها وشروطها في منح الائتمان.
3. يلاحظ أن البنك في حالة درايته وخبرته بعمليات المنشأة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية. ولكن من ناحية أخرى، نجد انه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع البنك له اتصال وثيق بالمشروعات المتنافسة حتى لا تتسرب المعلومات عن المنشأة للمنشآت المنافسة.
4. يجب على الشركات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتمتع بعلاقات طيبة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي.
5. ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والإدارة الواعية الرشيدة. وبصورة عامة يجب أن يكون الاختيار حكيما من البداية حتى يمكن إنشاء اتصال مرضى وفعال بين الشركة والبنك الذي تتعامل معه، ومثل هذه العلاقة كفيلة بمنع ظهور أي نزاع في المستقبل.<sup>1</sup>

### الائتمان المصرفي:

هي قروض مكفولة بضمان، وهذا الضمان إما يكون شخص آخر ا واصل معين كالحسابات المدينة أو أوراق القبض أو أوراق مالية أو بضائع. والقاعدة هنا أن البنوك لا تمنح عملائها القروض المطلوبة بالقيمة الكاملة للضمان المقدم بل تحتفظ بنسبة من قيمة الضمان لتغطية أخطار انخفاض قيمه وقت الرجوع إليه لاستخلاص الدين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، الصفحة 289 – 290.

<sup>2</sup> المرجع السابق، 292.

و هناك أسباب عديدة لاستخدام الائتمان المصرفي، فالقروض المصرفية غالبا ما تكون متوفرة بسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، وفي معظم الحالات نجد أن الائتمان المصرفي اقل تكلفة من القروض طويلة الأجل. و بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن الائتمان المصرفي يعتبر اقل تكلفة من الائتمان التجاري. وأخيرا فإن الحصول المنشأة على الائتمان المصرفي يعود عليها بالفائدة حيث أنه دليلا على أنها تمكنت من اجتياز المعايير والمستويات التي يضعها الدائن أقصى كثيرا من غيره من دائنين قصير الأجل.

### الائتمان التجاري:

يمكن تعريف الائتمان التجاري Trade Credit ب انه نوع من تمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية. وهناك من يرى فيه بأنه ذلك الائتمان الناشئ عن العملية الجارية التي تقوم بها المنشأة، والمتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات، حيث يتسنى للمنشأة خلال هذه الفترة الاستفادة من تلك الأموال التي احتفظت بها، خاصة إذا لم يترتب عن ذلك تكلفة.

وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي، وقد يعتبر المصدر الوحيد – قصير الأجل – متاح لبعض المنشآت.

هذا ويطلق على الائتمان التجاري الائتمان التلقائي نظرا لأنه عادة ما يزيد وينقص مع التقلبات في حجم النشاط، أي أنه عادة ما يكون متاح بالقدر الملائم وفي الوقت المناسب. وتعد هذه واحدة من أهم مزايا الائتمان التجاري، يضاف إليها أنه يتم دون إجراءات أو تعهدات رسمية.<sup>1</sup>

## II. تمويل متوسط الأجل:

وهو التمويل الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة ولكن تقل عن عشرة سنوات وينقسم هذا النوع من التمويل إلى قسمين:

### 1/ التمويل بالقروض المتوسط الأجل:

عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منظمة على مدار عدة سنوات تمثل عمر القرض ويطلق على إسقاط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من الضمانات الأخرى ولا شك أن هناك الاستثناءات لهذه القواعد في بعض الأحيان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 36 – 37.

<sup>2</sup> د. معراج هواري، مرجع سبق ذكره، 40.

وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض وان كانت قروض البنوك عادة تتراوح بين واحد وخمس سنوات فقط في حين قروض شركات التأمين تتراوح بين خمس سنوات أو عشرة سنوات وهذا معناه أن الجزء من قروض شركات التأمين يمكن اعتباره قروض طويلة الأجل وعلى كل فكتيرا ما يتعاون احد البنوك مع شركة التأمين لتقديم قرض كبير يعجز عن تقديمه أي منها منفردا لحدي الشركات أن يتم السداد للبنك أو ثم بعد ذلك لشركة التأمين وتطلب هذه الهيئات المقرضة إضافة إلى ضمان القرض بأصل معين بعض الضمانات الإضافية يضمنها عقد القرض لضمان أموالها نظرا لطول مدى القرض ومن هذه الشروط أو الضمانات الإضافية نجد مثلا:

- تحديد حد ادني لنسبة التداول.
- تحديد حد أقصى للقروض طويلة الأجل التي يمكن للمنشأة المقرضة أن تحصل عليها من خلال فترة القرض متوسطة الأجل.
- وأحيانا يطلب المقرض أن يكون له حق الموافقة على أي تغيير يحدث في إدارة المنشأة المقرضة خلال فترة قرض متوسطة الأجل.
- أخيرا عادة ما يطلب المقرض أن تعرض عليه القوائم المالية للمنشأة المقرضة على فترات دورية.
- ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الاقتراض نتيجة المزايا التي يحتل بها والتي نجدها من بينها:
  - السرعة: نظرا لان عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة عن طريق المقرض والمقرض فان الإجراءات الرسمية تكون محددة للغاية وبالتالي تحصل المنشأة على احتياجاتها المالية بسرعة.
  - المرونة: في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة بالاتفاق المباشر مع المقرض تغير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في الأنواع المصادر التمويل طويلة الأجل.<sup>1</sup>

## 2/ قروض التجهيزات Equipment Loans:

عندما تقوم الشركة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى هذه القروض تمويل التجهيزات Equipment Financing Loans وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة. وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات وتبقى الـ 20 إلى 30 بالمائة من القيمة كهامش أمان للممول تدفع من قبل المقرض.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. معراج هواري، مرجع سبق ذكره، 40.

<sup>2</sup> د. محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 47.

### III. تمويل طويل الأجل:

وتنقسم إلى قسمين أساسيين تبعاً لمصادر الحصول عليها كما يلي:

1/ التمويل عن طريق حقوق الملكية:

وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

التمويل بالأسهم الممتازة، التمويل بالأسهم العادية والتمويل بالأرباح المحتجزة.

2/ التمويل عن طرق الأموال المقترضة:

ويتمثل في السندات والقروض طويلة الأجل.

**التمويل عن طريق حقوق الملكية:**

1/ 1- الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، وتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيراً تتمثل القيمة السوقية في قيمة السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الدفترية.

القيمة الاسمية: هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة وقانونها الأساسي والتي تظهر بوضوح على قسيمة السهم وقد يكون هناك مبلغ معين يحدده القانون يمثل الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم.

القيمة الدفترية: وهي القيمة المحاسبية للأصل في دفاتر الشركة، وتمثل تكلفة شراء هذا الأصل ناقص الاهتلاكات المتراكمة، وقد تصل القيمة الدفترية للأصل إلى الصفر عند اهتلاكه بالكامل ولكن لا تزال له قيمة اقتصادية لأنه مازال منتجاً.

وتساوي القيم الدفترية لشركة إجمالي الموجودات ناقص المطلوبات وتتضمن حقوق المساهمين وحسابات رأس المال، علاوة الإصدار، الاحتياطات والأرباح المحتجزة. أما القيمة الدفترية للسهم العادي فتساوي قيمة رأس المال على عدد الأسهم، وتعكس هذه القيمة ما قدمه المساهمون مباشرة "الرأس والمدفوع والعلاوات" أو غير مباشرة وعن طريق احتجاز الأرباح لتمويل استثمارات الشركة لكنها لا تعكس القوة الإرادية لهذه الاستثمارات.

القيمة السوقية: هي السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في السوق، بالنسبة إلى السهم العادي، فإن سعره في السوق قد يساوي أو يكون أعلى أو أقل من القيم الدفترية للسهم، وذلك في ضوء ربحية الشركة. ففي بداية أعمال الشركة، من الممكن أن تكون القيمة السوقية للسهم مساوية للقيمة الدفترية، وذلك لعدم وجود سجل من الأداء للشركة يدل على مدى تحقيق الشركة للأرباح، وحين تحقق الشركة أرباحاً عالية ومتنامية يرتفع سعر السهم في السوق فوق القيمة الدفترية

للسهم، أما إذا كانت ربحية الشركة متدنية أو أنها تتكبد خسائر مستمرة فإن سعر السهم في السوق سينخفض تحت القيمة الدفترية للسهم.

على أي حال إن القيمة السوقية للسهم هي عبارة عن قيمة توازنية بين العرض والطلب في السوق وبالتالي فإنها تمثل إجماع السوق على قيمة السهم.

السهم هو سند الملكية لحامله، ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية، وحق الإطلاع على دفاتر المؤسسة، والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول وتكون مسؤوليته محدودة حسب حصته في رأس المال.<sup>1</sup>

وحملة الأسهم العادية يتحملون أكثر المخاطر وبالتالي يطلبون معدل عائد مرتفع لأنهم آخر من يأخذ حصته (بعد الدائنين وحملة الأسهم الممتازة).

ومن جهة أخرى بالنسبة للشركة فالفوائد تطرح من الوعاء الضريبي بينما توزيعات الأسهم لا تعفى من الضريبة.

## 1/ 2- الأسهم الممتازة:

السند الممتاز سند ملكية لحامله، ويتمتع حامل السهم الممتاز بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حمل السهم العادي (ما لم يكن هناك نص مخالف لذلك). وللسهم الممتاز أيضا قيمة اسمية، وقيمة دفترية أو محاسبية ( حقوق الملكية الممتازة / عدد الأسهم الممتازة)، وقيمة إصدار قد تفوق القيمة الاسمية ( الحصول على علاوة الإصدار) أو تقل عنها ( تتحمل المؤسسة خصم الإصدار) وتختلف السهم الممتاز عن الأسهم العادية في:<sup>2</sup>

- حامل السهم الممتاز الحق في استرجاع قيمة سهمه عند التصفية.
- ليس لحامل السهم الممتاز الحق في التصويت (إلا في الحالات القصوى).
- عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بالوضع المالي للمؤسسة.
- حامل السهم الممتاز الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي.
- لإدارة المؤسسة الحق في شراء الأسهم الممتازة من أصحابها ( خاصة عندما تنخفض أسعار الفائدة).
- حملة الأسهم الممتازة لهم الحق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة.

أنواع الأسهم الممتازة:

هناك أنواع عديدة من الأسهم الممتازة كل نوع يختلف في طريقة الدفع والامتيازات.

<sup>1</sup> د. محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 48 - 49.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، مرجع سبق ذكره، 310 - 311.

- الأسهم التراكمية: أي حصة أرباح مستحقة لا يعلن عنها على أنها تراكمية ويجب دفعها مثل الإعلان عن حصة أرباح السهم العادي.
- الأسهم الغير تراكمية: على العكس مما سبق فإن أصحاب الأسهم الممتازة الغير تراكمية يخسرون حصص أرباحهم عن أي فترة لا يعلن أعضاء مجلس الإدارة خلالها عن حصة أرباح.
- أسهم المشاركة: وهنا يتم دفع حصة أرباح إضافية فوق حصة الأرباح المذكورة إذا تجاوزت حصة الأرباح الأسهم العادية المبلغ المذكور.
- الأسهم القابلة للتحويل: يمكن استبدال هذه الأسهم (تحويلها) إلى عدد معين من الأسهم العادية بسعر محدد. ولأسباب معروفة فإن قيمة هذه الأسهم تميل إلى الارتفاع والانخفاض مع سعر الأسهم العادية ويطلق مصطلح "سعر التماثل" على الأسهم العادية التي يتم تسليمها بدلا من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل. وسعر التماثل هو السعر الذي يكون عنده سعر السهم العادي مساويا في القيمة للسهم الممتاز. وعند مبادلة السهم الممتاز القابل للتحويل إلى سهمين عاديين فإن سعر التماثل للسهم العادي يساوي نصف سعر السهم الممتاز. وبصورة عامة فإن التماثل للسهم العادي يساوي سعر السوق للسهم الممتاز مقسوما على سعر تحويل السهم الممتاز إلى سهم عادي.
- السهم الممتاز القابل للمناداة: وهي أسهم تحتفظ الشركة لنفسها بالحق في استعادتها، نقصد بذلك شرائها مرة أخرى بسعر ما "سعر الإصدار". وهذه الخصائص يمكن أن تكون مختلطة. فمثلا فإن شخص ما قد يكون لديه أسهم ممتازة قابلة للتحويل وتراكمية وأسهم مشاركة. فإذا أصدرت شركة ما فئات عديدة من الأسهم الممتازة فإنه سيطلق عليها اسم أسهم الفئة الممتازة "أ" والفئة "ب" ويكون لأسهم الفئة "أ" الأولوية في حصص الأرباح وعند التصفية.

### 1/ 3- الأرباح المحتجزة:

وتمثل الأرباح المحتجزة مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل المنشأة وتمثل الأرباح المحتجزة ذلك الجزء من الأرباح التي يتم الاحتفاظ به داخل المنشأة بغرض استثماره وتعتبر من أهم المصادر تمويل عمليات النمو والتوسع كما تستخدم في حالة المنشآت التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة وفي ظل هذه الظروف يتم احتجاز الأرباح لتوفير متطلبات السيولة.

وإذا نجحت المنشأة وحققت أرباح تقوم عادة بتوزيع جزء منها والاحتفاظ بالجزء الآخر ليكون مصدرا لتمويل نمو المنشأة وفي المؤسسات الناجحة يكون هذا المصدر على مدى سنوات أهم من رأس المال المقدم من طرف المساهمين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د. معراج هواري، مرجع سبق ذكره، 28.

## التمويل عن طرق الأموال المقترضة:

ويمثل جزء من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المنشأة وينقسم إلى قسمين أساسيين هما: السندات والقروض طويلة الأجل.

### 1/2- القروض طويلة الأجل:

تتكون القروض محدودة الأجل التي تحصل عليها المنشآت بشكل مباشر من القروض ذات الفترة المحددة التي يكون استحقاقها لأكثر من سنة واحدة ولكن أقل من خمسة عشرة سنة، والتي يتم تسديدها على دفعات متساوية ومنتظمة (أي يتم استنفادها) خلال فترة هذه القروض أما الإصدار الخاص فيمثل قروضا مباشرة من مصادر خاصة باستحقاقات أكثر من 15 سنة، ويتكون جزء كبير منها من سندات أذنية طويلة الأجل، والجدير بالذكر إن التمييز بين هذين النوعين من القروض هو تمييز حكمي، إذ أن الإصدار الخاص يختلف عن القروض محدودة الأجل فقط في طول فترة الاستحقاق الذي تم تحديده بشكل حكمي، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز يصبح أقل وضوحا حينما نعلم بأن بعض القروض من خلال الإصدار الخاص تفرض على المنشآت تسديد جزء كبير من هذه القروض ما بين خمس إلى عشر سنوات من تاريخ منحها، ولهذا فإن القروض من الإصدار الخاص والقروض محدودة الأجل تمثل تقريبا نفس النوع من التمويل المباشر.<sup>1</sup>

وتتصف كل من القروض محددة الأجل (قرض المدة) والتوظيفات الخاصة بما يلي:<sup>2</sup>

استهلاك الدين: والذي يعني السداد التدريجي خلال مدة القرض.

بالنسبة للقروض لأجل الممنوحة من طرف البنوك التجارية فهي ذات تاريخ استحقاق خلال خمس سنوات أو أقل، أما بالنسبة للقروض التي تمنحها شركات التأمين فتتراوح ما بين خمسة وخمسة عشرة عاما.

الضمان: حيث غالبا ما يتطلب هذا النوع من القروض ضمانا وذلك بتقديم أحد الأصول ( كالعقارات أو الآلات) كرهن.

توجد حوافز إضافية تقدم إلى المستثمرين مثل الحق في شراء أسهم عادية، فغالبا ما يكون هذا الحق مرفقا بالسندات التي تحمل مثل هذا الحق.

لقد جرت العادة حديثا أن تفرض المؤسسات المستثمرة تعويضا (إضافة إلى فائدة ثابتة) على القروض المباشرة التي تمنحها للمنشأة وتحصل المؤسسة المقرضة على هذا الإضافي شكل ضمان بشراء عدد معين من الأسهم العادية المقترضة بسعر محدد مسبقا خلال فترة معينة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، مرجع سبق ذكره، 315.

<sup>2</sup> د. معراج هوارى، مرجع سبق ذكره، الصفحة 32.

## الشروط المتعلقة بالقروض واتفاقيات القروض:

وهي متعددة ومختلفة باختلاف مصدر القروض لكنها عموماً لا تخرج عن النقاط الأساسية التالية:

- وجود شروط خاصة بنسبة التداول حيث تحدد الحد الأدنى لهذه النسبة أي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة = نسبة التداول).
- توجد بعض الاحتياطات أو الشروط الإضافية نتيجة إضافة قروض طويلة الأجل أو اللجوء إلى التأجير مثل ذلك: رهن بعض الأصول كضمان أو تحديد النسبة القصوى للمديونية.
- قد يكون للدائنين في الحق إبداء الرأي في حالة حدوث تغيرات أساسية في المدراء الرئيسيين.
- قد تشترط شركات التأمين على الحياة إبداء الرأي في أعضاء الإدارة خاصة كبار الإداريين والاحتفاظ بحق التصويت والرقابة كشرط لمنح القروض.
- قد تتضمن الشروط ضرورة تقديم المقترض لقوائم المركز المالي بصفة منظمة.<sup>1</sup>

## 2/ -2- السندات:

السند هو مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات، يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه الحق أيضاً في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة من القيمة الاسمية، وللسند أرباح رأسمالية، كما قد يتحمل أرباح رأسمالية، وتحدد القيمة السوقية حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حامله، والتي تعتمد هي أيضاً على الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الظروف الاقتصادية المحيطة وكذلك مستوى أسعار الفائدة في السوق. عند إصدار سندات قد تشترط المؤسسة المصدرة أحقية استدعاء السندات أي إعادة شرائها، ويحصل حامل السند في العادة مقابل إعادة الشراء على قيمة تفوق القيمة الاسمية، فالفرق يسمى علاوة الاستدعاء (والعكس خصم الاستدعاء)، وتلجأ المؤسسة إلى ذلك حتى تستفيد من فرصة انخفاض أسعار الفائدة في السوق فتصدر سندات جديدة بمعدل فائدة أقل تعويضاً للسندات السابقة ذات معدل فائدة المرتفع.<sup>2</sup>

## أنواع السندات:

يمكن للمؤسسة أن تصدر عدة أنواع من السندات كما يمكن أن تقتصر على نوع واحد فقط. ففي العشرين سنة الأخيرة استحدثت أنواع جديدة من السندات ذات معدل الفائدة المتحرك، وسندات ذات الدخل (الإيراد)، وسندات منخفضة الجودة بإصدار القروض لشراء جزء من الأسهم المتداولة في السوق، وسندات المشاركة ليس لصاحبها الحق في فوائد الدورة وإنما جزء من أرباح المؤسسة. وعلى العموم يمكن أن نصنف السندات إلى ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، الصفحة 32.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، مرجع سبق ذكره، 312.

<sup>3</sup> د. معراج هوارى، مرجع سبق ذكره، 35 - 36 - 37.



- من حيث الملكية: هناك سندات اسمية وسندات لحاملها، فالأولى يسجل اسم صاحبها (حاملها) عليها وتفيد في السجلات المحاسبية ويتم التنازل عنها كتابيا عند بيعها في السوق المالية وعلى عكس الثانية التي يمثل وجودها عند حاملها سندا لامتلاكها.
- من حيث درجة الضمان: هناك سندات مضمونة برهن أصل من الأصول لضمان استرجاع قيمة السند مع الفائدة، وسندات غير مضمونة وضمانها الوحيد هو المركز الائتماني لمؤسسة محل الاستثمار.
- من حيث نوع الإيراد المتحصل عليه: هناك سندات عليها فائدة ثابتة دورية مدونة في عقد الإصدار. وسندات تتضمن إيرادا غير ثابت فجزء من الإيراد يمثل فائدة دورية بمعدل ثابت، وجزء متغير حسب الأرباح التي تحققها المؤسسة هذه تتماشى إلى حد كبير مع احتياجات البنوك الإسلامية، إذ لا يجوز لحملتها المطالبة بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها المؤسسة أرباحا.
- من حيث ما حامل الامتيازات: هناك سندات قابلة للتبديل بسندات، وقد يكون التبديل بطلب من الحامل للسند أو من المصدر فتستبدل السندات ذات المعدل الثابت للفائدة بمعدل متغير.
- وهناك سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، حيث يلجأ حامل السند إلى ذلك إذ لوحظ أن حملت الأسهم يحصلون على إيراد أعلى بكثير من إيراد السندات وهناك من السندات ذات العلاوة وهو ما يطلبه حاملها من مصادرها عند استرجاعها مضافا إلى القيمة الاسمية. ومن السندات ما يحمل القيمة صفر فلا يتحصل حاملها بموجب العقد على دفع فوائد ولكن في المقابل يحصل على علاوة تعويض عند تاريخ استحقاق السند.
- من حيث سعر الفائدة المحدد: هناك سندات تقليدية والتي يكون فيها معدل الفائدة ثابتا طيلة القرض. وهناك سندات بمعدل فائدة متغير حسب معدل الفائدة في السوق وحسب الظروف الاقتصادية المحتملة. وهناك سندات بمعدل فائدة متحركة بموجب عقد الإصدار تراجع الفائدة عند تاريخ الاستحقاق هذه السندات حسب معدل الفائدة في السوق المالية، هذه ظهرت في نهاية الثمانينيات بمواجهة التضخم الذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة وما يترتب عنه من انخفاض للقيمة السوقية للسندات خاصة سندات طويلة الأجل فيتعرض حملتها إلى خسائر رأسمالية كبيرة.
- حسب طبيعة التسديد: هناك من السندات ما يتضمن عقد الإصدار كيفية تسديدها عند ميعاد استحقاقها. وأخرى يحق للمؤسسة تسديدها قبل موعد الاستحقاق لغرض التقليل من الديون على المؤسسة، وعليه يمكن للمؤسسة تأجيل التسديد على ما بعد تاريخ الاستحقاق.
- حسب الجهة (الهيئة) المصدرة: هنا نميز بين السندات الحكومية التي تصدرها الحكومات لغرض تمويل مؤسسات ذات مصلحة عامة والسندات الخاصة التي تصدرها شركات المساهمة لغرض الحصول على موارد تمويل.

## المبحث الثاني: مفهوم وأهمية المخاطر المالية

### المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

إن المخاطر التي تواجهها البنوك و المؤسسات المصرفية تختلف مهامها، هيكلها، ميدان و طريقة عملها وكذا محيطها الاقتصادي، و قبل الشروع في أي دراسة لهذه المخاطر قصد تقديرها و تفصيلها يجب علي البنك الإحاطة بها و التعرف عليها .

#### تعريف الخطر:

يمكن تعريف المخاطر علي أنها الانحراف عن ما هو متوقع، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث فهناك مثلا عدم التأكد من المقرض من استرداد القرض و عدم التأكد المستثمر من مشروع ما، أو أصل ما من تحقيق العائد و يمكن تعريف المخاطر أيضا بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد و ينتج عنها ربحا باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين.<sup>1</sup>

وتعريف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى الخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكين من السيطرة عليه وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.<sup>2</sup>

#### تعريف الخطر المالي:

❖ يعرف قاموس Gastineau, GL , & Kiritzman, MP,1996 لإدارة المخاطر المالية " The dictionary of financial risk management " الخطر المالي على انه: الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير مؤكدة Risk: Exposure to uncertain change.

❖ ويرى J Petty, & al,1982. أن المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.<sup>3</sup>

❖ يرى Williams Smith & Young بأن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

❖ ويرى Cummins,J.D أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> د. أسامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية و العملية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، صفحة6.

<sup>2</sup> د.عطاء الله وارد خليل، د. محمد عبد الفتاح العشموي، أساسيات إدارة المخاطر، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، الصفحة 20.

<sup>3</sup> د. عبد الرؤوف احمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، القاهرة، 2016، الصفحة 299.

<sup>4</sup> أ.عبد القادر شلال، أ.علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات المنتدى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة آكلي المهند أولحاج بالبويرة، 2013.

❖ ويرى Watsham , TJ, 1998. أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي Quantified uncertainty , وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي.

❖ ويرى Mc Namee , 2000. أن مفهوم الخطر ما هو إلا أداة تعريفية Conceptual device تساعدنا في التعامل مع الحالات التي لا يمكننا فيها التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين.

❖ ويرى سعيد توفيق (1980), أن المخاطر تشير إلى احتمال حدوث خسارة أو احتمال حدوث شيء غير مرغوب فيه. وأن المخاطر المالية تنشأ من جانب التمويل بالمنشأة, وتزداد مع زيادة الاعتماد على الديون.

❖ ويرى بهاء الدين سعد (1987) أن حالة المخاطرة تشير إلى عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، وأن المخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في التمويل احتياجات المنشأة، وأن هذه المخاطر المالية لها جانبين، الأول يتصل بخظر العسر المالي، أو التوقف عن السداد الالتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

❖ ومراجعة التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

أولاً: أن مفهوم الخطر يرتبط بالمستقبل، وهذا المستقبل بالتعريف غير مؤكد.

ثانياً: أن الخطر المالي يمكن قياسه كميًا، وأنه يرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام بخاصيتين،

هما:

1. أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.

2. أن قيمته في المستقبل تنطوي على أحد ثلاثة نواتج محتملة.

➤ نتيجة موجبة حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

➤ نتيجة محايدة حينما تكون قيمته الفعلية مساوية تماماً للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.

➤ نتيجة سالبة حينما تكون قيمته الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر

### أهمية إدارة المخاطر:

تكمن أهمية إدارة المخاطر في:<sup>2</sup>

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تطوير إدارة محافظ أوراق المالية، والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

<sup>1</sup> د. عبد الرؤوف احمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، الصفحة 300-301.

<sup>2</sup> عبد القادر بربيش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، الصفحة 211.

- مساعدة البنك في احتساب كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس وإدارة مخاطرها بطريقة علمية.

### أهداف إدارة المخاطر:

- تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من:<sup>1</sup>
- استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات.
- حصر إجمالي التعرض للمخاطر.
- تحديد تركيز المخاطر.

### المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية وتصنيفها

#### التصنيف الأول: يتضمن هذا الصنف نوعين من المخاطر

تعرض الأموال المستثمرة إلى عدد من المخاطر والمقصود بالمخاطر هو احتمال الخسارة أو احتمال الأرباح وتنصب على رأس المال، وأيضاً على دخل الاستثمار، وتنقسم المخاطر إلى قسمين هما:

المخاطر النظامية " العامة "، و المخاطر غير النظامية " الخاصة ".

أ. **المخاطر النظامية: Risque Systématique** هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة: " هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات". تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر على السوق مصدر المخاطر النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنوع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.<sup>2</sup>

ويري البعض المخاطر النظامية إنها: "مخاطر كلية تنشأ عن البيئة المحيطة، وتتعلق بالنظام المالي العام، وليس للمشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها، فهي تؤثر على المستثمرين كافة دونما استثناء".<sup>3</sup>

ب. **المخاطر غير نظامية: Risque Non Systématique** هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، وليس فقط طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره.

وهي المخاطر ذات السمة الخاصة وتمثل في تلك المخاطر التي يترتب عليها تقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة الناتجة عن عوامل خاصة بمنشأة بعينها أو بضاعة بعينها.<sup>4</sup>

وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطأ الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين

<sup>1</sup> سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، الصفحة 20.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، الصفحة 174.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والآلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، الصفحة 317.

<sup>4</sup> المرجع السابق، الصفحة 318.

والدعاوي القضائية, تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم ومستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى نظرا لان المخاطرة غير نظامية, تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات, لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدا يمكن كتابتها في شكل معادلة:

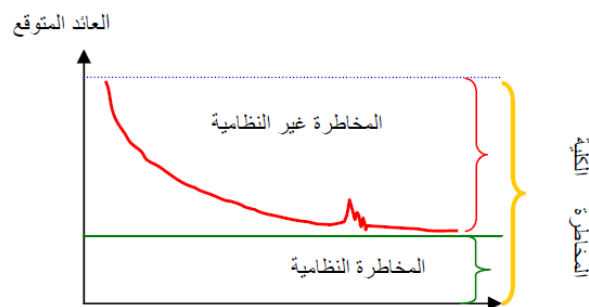
$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير نظامية}.$$

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية, يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع, ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية وهو ما يمكن أن نوضحه بالتعريف التالي:

‘The individual Risk Of Securities Can Be Diversified Away, But The Contribution To’  
 ‘The total Risk Caused By Covariance Terms Cannot Be Diversified Away’

على المستثمر في حالة التنويع بالنسبة للمخاطرة العامة أن يركز تنبؤه على حركة السوق وخاصة المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر السوق المالية مثل ( التغير في سعر الفائدة والتغير في أسعار الصرف ومخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد). كذلك إذا توقع صعود السوق فعليه زيادة المحفظة من الأوراق المالية ذات ال (B) المرتفعة والعكس صحيح. أما في حالة عدم التنويع, إذا أراد المستثمر الحصول على عائد مقابل تعرضه للمخاطرة خاصة أو غير سوقية من خلال تحليله الدقيق للسهم يجب عليه التركيز على مصادر المخاطرة غير نظامية، التي هي في حد ذاتها غير مرتبطة ببعضها البعض, وتخضع أيضا إلى عوامل مؤثرة في المخاطرة النظامية.<sup>1</sup>

الشكل رقم (02) يمثل أنواع المخاطر:



المصدر: من واقع العديد من مؤلفات الادارة المالية .

**التصنيف الثاني:** تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

1. **المخاطر المالية:** وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة. ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

### 1.1- المخاطر الائتمانية (القروض) (Risque De crédit):

يمثل الائتمان البنكي ركناً أساسياً من أركان العمل البنكي، إن لم يكن هو المحور الرئيسي لهذا العمل بشكل عام، فالحاجة للائتمان تكاد تكون عامة لدى الغالبية العظمى من المؤسسات على اختلاف طبيعتها، وحجمها، ونوع العمل الذي تمارسه، فقلما نجد مؤسسة أو مشروعاً يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط، ففي الغالبية يتم تغطية جزء من التمويل اللازم

للمؤسسة أو المشروع من خلال الائتمان البنكي، وعلى الرغم من أن الائتمان تحكمه في العادة أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي من المحتمل وقوعها، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من المخاطر وذلك لكون الائتمان بطبيعته من الأنشطة التي تتسم بالمخاطر، وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع المحول بما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضموناً بالكامل، كما هو معروف فإن الائتمان هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها، البنك لعملية أموالاً على شكل تسهيلات، وذلك مقابل حصول البنك من العميل على فائدة، أو عمولة، أو عائد والتزام العميل الحاصل على الائتمان بالشروط المتفق عليها بينه وبين البنك ومن أهمها: تسديد القرض في المواعيد المحددة في اتفاقية منح الائتمان سواء أكان التسديد سيتم دفعة واحدة أم على أقساط.<sup>1</sup>

تتعلق المخاطر الائتمانية دائماً بالسلفيات القروض الكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم إلى العملاء وتنجم المخاطرة عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول أجل القرض.

ويمكن أن تعرف أيضاً كما يلي:

عدم السداد الكامل في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.

المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس مالها والناجحة عن عدم قيام العميل المقترض بالوفاء بالتزامات اتجاه البنك في الوقت المناسب.

وللإشارة فإن المخاطر الائتمانية ترتبط بالأنشطة التالية:

<sup>1</sup> د. صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، 2010.

عمليات الاقتراض.

الاستثمار في الأوراق المالية.

الضمانات والتعهدات.

المخاطر التي تتعرض لها الأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

إن مفهوم القرض اثبت في كثير من المرات انه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر, مهما كانت الضمانات المقدمة فالخطر ملتصق بالقرض ولا يفارقه, والبنكي يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه ومن أمثلة مخاطر الائتمان أو القروض.

مثل مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك أو مخاطر التركيز الائتماني, أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة. هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل خطابات الضمان/ أو الاعتمادات المستندية.<sup>1</sup>

2.1- **مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق, بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل. إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية. عندما يحول البنك ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل, فانه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة. النتيجة المباشرة, هي أن الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية (En Cours) وارتفاع تكلفتها المتوسطة.

"خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردود يته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة"<sup>2</sup>

3- **مخاطر السيولة:** وهي عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته تجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول, وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة .

ومخاطر السيولة هي الآثار على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة, سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة, ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع الحصول على مصادر جديدة للسيولة, ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الوقوف على قدرة المالك على تحويلها إلى سيولة بأقل خسارة, وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية, وذلك لتلبية احتياجات السيولة, ولذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار صكوك دين بسهولة للحصول على السيولة بتكلفة معقولة, ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى السيولة فانه يمكنه بيع

<sup>1</sup> د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 218.

<sup>2</sup> مرجع السابق، الصفحة 221.

الأصول أو زيادة القروض ، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية الالتزامات .<sup>1</sup>

وهكذا تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة ، أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب .

ويعني آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات الخارجة ، كما أن هذا القصور قد ينشأ نتيجة تغيرات اقتصادية غير متوقعة أهمها تغير معدلات الفائدة والطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب والإيداع .

ومن هذا المفهوم لم يعد تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى سيولة هو السبيل الوحيد ، بل اتجهت البنوك لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الالتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة ، أو الاقتراض من السوق المالي ، أو من البنوك المحلية والمراسلين بالخارج . هذا وتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما :

- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة .<sup>2</sup>

- السعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة وهي تتحقق نتيجة لعوامل: (داخلية أو خارجية على النحو التالي) /العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة لإمكانية التحول لأرصدة سائلة .

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

ب/العوامل الخارجية:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يتبعه من تعثر في بعض المشروعات، وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقاتها.

- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.<sup>3</sup>

4- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.<sup>4</sup>

5- مخاطر أسعار الصرف:

تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير في الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية

<sup>1</sup> د. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، الصفحة 40.

<sup>2</sup> د.عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 220.

<sup>3</sup> د. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان والمخاطر، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013، الصفحة 108.

<sup>4</sup> 1. عمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، الصفحة 2.



عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فإن أي تغيير في معدلات الصرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة، ويظهر تأثيرها في القيمة السوقية للملكية حملة الأسهم.<sup>1</sup>

## 6.1 مخاطر السمعة:

مخاطر السمعة تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل، أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مدير أو موظفو البنك أو نتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان المتوافرة لدى البنك الذي تؤدي إلى زعزعة الثقة بالبنك، ومن الأمثلة على ذلك ممارسة البنك أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكررة.<sup>2</sup>

**ب. مخاطر العمليات:** : يشمل هذا النوع من مخاطر العمليات الناتجة من العمليات اليومية للبنك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:<sup>3</sup>

### ب.1- الاحتيال المالي والاختلاس:

في دراسة شملت 6 دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و20 قام بها مديرون. وتشير الدراسة على أن حوالي 85 تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين، وفي دراسة أخرى إن خسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10 إلى 18 في البنوك، نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية.

### ب.2- الجرائم الالكترونية:

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتمثل في المجالات التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات أليا، وغيرها.<sup>4</sup>

**ب.3- المخاطر المهنية:** تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكثر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة، عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علما بان الالتزامات

<sup>1</sup> د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 221.

<sup>2</sup> د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 223.

<sup>3</sup> د. محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، الصفحة 108-109.

<sup>4</sup> د. عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 223.

تنشا من مصادر أخرى منها: ممارسة موظفي البنك, الخدمات المقدمة للزبائن, الالتزامات البيئية, دعاوى المساهمين, متطلبات التزامات المقترضين وغيرها.

## المطلب الرابع: أدوات قياس المخاطر المالية وطرق الحد منها

### المبادئ الأساسية لقياس المخاطر:

- إن الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- يتم مبدئياً تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقمياً فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.
- وكلمة "مناسبة" تعني أن الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر يجب أن تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها.<sup>1</sup>

### أدوات قياس المخاطر المالية:

بمراجعة كتابات الإدارة المالية - بصفة عامة - يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر, ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين, هما:

مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية.

مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.<sup>2</sup>

### الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام, أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر, ومن أهم هذه الأدوات:

### المدى: Range

والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام, ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر. وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

### التوزيعات الاحتمالية:

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى, وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر

<sup>1</sup> سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، الصفحة 21-22.

<sup>2</sup> عبد الرؤوف أحمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، الصفحة 310-311.

المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة, وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها. وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.

### الانحراف المعياري:

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي, وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له, وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

### معامل الاختلاف:

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة), ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفصيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد, وكلما ارتفعت قيمة دل على ارتفاع مستوى الخطر.

### معامل بيتا:

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة المتغيرات التي تحدث في متغير آخر, (فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين المتغير في عائد السوق, أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...), ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

### أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير, وبخاصة الدائنين, في الآجال المحددة لاستحقاقها, وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموع النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها - كمؤشرات تقريبية - على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة, وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية للالتزامات المنشأة. ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد, ما يلي:<sup>1</sup>

❖ نسبة المديونية.

❖ نسبة التداول.

❖ درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).

❖ نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.

❖ نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.

❖ نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.

❖ نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

<sup>1</sup> عبد الرؤوف أحمد علي محمد, مرجع سبق ذكره, الصفحة 311-312-313.

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة - تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي - لأجل قياس المخاطر المالية بالمنشأة، وبخاصة خطر العسر المالي أو الإفلاس Bankruptcy risk. ومن أشهر الأدوات المالية في هذا الصدد ما يعرف بنموذج (Z) والذي طوره E, I, Altman عام 1968. ووفقا لطبيعة وأهداف الدراسة الحالية سوف يتم الاعتماد على أدوات القياس التالية:

1. مؤشر (Z) كمقياس لاحتمال تعرض المنشأة لمشاكل أو ضغوط مالية وسيتم استخدامه في اختبار الإطار العام المقترح بالدراسة لأجل إدارة المخاطر المالية بالمنشآت المصرية، كما سيتم الاسترشاد به في تطوير النموذج القياسي بالدراسة.

2. الانحراف المعياري للمؤشرات السوقية المستخدمة بالدراسة (وهي: أسعار الأسهم، عائد السهم، مؤشر القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية)، وذلك كمقياس للمخاطر الكلية التي تتعرض لها ثروة المساهمين، وسيتم استخدامه كأحد أدوات الدراسة لاختبار العلاقة فيما بين قيام المنشآت المصرية بإدارة المخاطر المالية وبين المخاطر الكلية التي يتحملها المساهم في سهم تلك المنشآت كأصل فردي.

### المبادئ الأساسية للحد من المخاطر:

- من خلال نظام الصلاحيات وتحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المخول لهم قبول المخاطر يحدد البنك التالي:

- الأشخاص المخول لهم قبول المخاطر بحكم مناصبهم.
  - الظروف التي يمكن من خلالها قبول هؤلاء الأشخاص للمخاطر.
  - إلي أي مدى يمكن قبول المخاطر.
- تحدد الإدارة العامة الأهداف المتصلة بالمخاطر لكل نشاط، على أن تكون هذه ذات صبغة رقمية بقدر المستطاع، يتم إقرار إستراتيجية لكافة المخاطر ( سواء بإدارتها أو تجنبها).
- يتم تحديد مسؤولية تحقيق هذه الأهداف بشكل واضح وصريح.
- يتم تجنب تركيز المخاطر قبل حدوثه وفي حالة حدوث تركيز يتم التقليل من المراكز التي يحدث فيها التركيز.<sup>1</sup>

### الحد من المخاطر:

- هناك إجراءات وأدوات فعالة ومناسبة يحددها البنك لضمان الموائمة بين التعرض للمخاطر مع الرغبة بتحملها.
- يتعين على البنك محاولة التقليل من تعرضه للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق من خلال حدود قائمة على الحجم وذلك بتحديد الحد الأعلى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء ومستوى المنتجات ووحدات الأنشطة المختلفة ومستوى المحفظة ومستوى البلاد وعلى مستوى المؤسسة بشكل عام.

<sup>1</sup> ا. سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، الصفحة 22.

- المخاطر التي يمكن تحديدها رقمياً وبشكل موثوق من خلال نماذج قياس المخاطر يمكن التقليل منها من خلال حدود مناسبة للمخاطر.
- المخاطر التي لا يمكن إخضاعها لحدود المخاطر القائمة على الحجم أو حدود المخاطر يمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة وموثقة أو من خلال عدة إجراءات للحد من المخاطر.<sup>1</sup>

### مخاطر مالية:

ترتبط هذه المخاطر بالأداء المالي للعميل ومحصلتها النهائية هي عدم القدرة على السداد، ويركز البنك على التحليل الدقيق لأداء العميل سواء الأداء التاريخي المبني على ملاحظة أداة العميل لأصوله وخصومه خلال 3 سنوات سابقة (بما في ذلك الأداء النقدي) أو الأداء التقديري وهو ما يبيّن على اقتراحات مستقبلية لكل من عناصر الأصول والخصوم بالميزانية، وكذلك عناصر الإيرادات والنفقات بقائمة الدخل، ومن الهام التأكيد على إتباع العميل لسياسات محاسبية تتميز بالاستقرار، كما يركز البنك على كل من نوع التقرير المحاسبي ومستوى مكتب المحاسبة وتصنيفه .

### مخاطر السوق:

لا بد أن تستند الدراسة إلى بحث دقيق للوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل، ويستعان في ذلك بكل المصادر المتاحة، ويعتبر تمويل إنتاج أو المتاجرة في منتجات تزيد من حاجة السوق من الأمور التي يجب تجنبها.

### مخاطر السيولة:

ترتبط سياسات منح الائتمان بالأداء الكلي للبنك وتسهم مجموعة الإجراءات والقواعد المطبقة في التأثير على المؤشرات الأساسية للأداء المالي للبنك وتعتبر السيولة في مقدمتها. ويمثل التوسع في القروض (الأكثر من سنة) وقبول آجال طويلة للأوراق التجارية وإبرام جدولة أو تسويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال بالبنك عوامل ضاغطة على السيولة، وبناءً على ذلك يجب تحديد مفهوم أوضح بالنسبة للشكل الأمثل للتسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها العملاء بحيث لا تتطابق فقط مع قواعد الإقراض المقررة بل يجب أن تنصرف إلى مدى الاتساق مع آجال مصادر أموال البنك بما في ذلك توزيع الآجال على فترات مختلفة لتجنب الاختناقات المفاجئة.

### مخاطر تقلب أسعار العملات:

لا بد أن يتم الاهتمام بهذه الجزئية في كافة الحالات التي تتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية ويراعي توفر مصادر سداد ذات صفة مستقرة من أنشطة يمارسها العملاء على سبيل الاعتياد، ويجب التحقق من دورية هذه المصادر وتلاءم استحقاقاتها مع آجال الديون بنفس العملة، ويجب التحوط لتقلبات سعر الصرف . إن تغطية الجانب القانوني لالتزام العملاء في حالة اتجاه أسعار الصرف لغير صالحهم من الأمور التي يجب التأكد من توفرها سواء العلاقة التعاقدية أو المستندات المكملة لذلك.

<sup>1</sup> 1. سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، الصفحة 22، الصفحة 128.

## مخاطر التسعير:

يجب إيلاء أهمية فائقة لتسعير المنتجات في مجال الإقراض وإتباع سياسة تقوم على أساس ربط مستوى المخاطرة بالأعباء التي يتم تحميلها للعملاء ، فكلما زدت المخاطر ارتفع العائد المتوقع في التسهيل الائتماني ، والأساس الذي يبني عليه السعر هو تكلفة الأموال سواء التاريخية أو السوقية ، وتستند مهمة إعلان هذا السعر بصفة دورية إلى لجنة إدارة أصول وخصوم البنك التي تجتمع دورياً لمناقشة مجموعة من الأمور المرتبطة بها.

## المبحث الثالث: الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء الإداري واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري، وحيث أن منشأة الأعمال في حالة تعتبر مستمر بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار، فإن ذلك يلزم الإدارة بضرورة التعديل المستمر لخططها وسياساتها وقراراتها وفقاً لما تمارسه من عملية تقييم للأداء.

وعلى وفق هذا التأكيد أصبحت عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء تشكل المتغيرات الأساسية في العمل الاستراتيجي لإدارة منشآت الأعمال.<sup>1</sup>

وإذا ما أكدنا على أهمية النشاط المالي في العمل الاستراتيجي للإدارة والذي خضع للتطور خلال السنوات الأخيرة، ومشاركته الفعالة في اتخاذ القرارات في ضوء الهدف الذي تنشده الإدارة، يصح القول أن وظيفة التخطيط المالي والرقابة المالية وتقييم الأداء المالي، إنما يعتبر أن جوهر العمل الاستراتيجي في منشأة الأعمال المعاصرة. وبمجرد قيام الإدارة بالتخطيط المالي عليها أن تضع معالم الرقابة المالية. وتتحقق صورة العلاقة بين هاتين الوظيفتين المهمتين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي.<sup>2</sup>

## المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

### تعريف الأداء:

يعد الأداء مفهوماً شمولياً وهاماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم.

<sup>1</sup> د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، الصفحة 87.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، الصفحة 87.

وبشكل عام ينظر إلى الأداء من انه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.<sup>1</sup>

يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية."<sup>2</sup>

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء يتبين ضرورة تحديد مفاهيم بعض المصطلحات التي لها صلة شديدة بمفهوم الأداء. وهذه المصطلحات هي الهدف، موارد المؤسسة.

- **الهدف:** هو وضعية مستقبلية تريد المؤسسة الوصول إليها، والهدف له مجموعة من الخصائص هي:
  - **الوضوح:** الهدف الواضح هو الهدف الذي له نفس تصور الأفراد.
  - **الواقعية:** تعني قابلية التحقيق.
  - **المرونة:** هدف المرونة هو الهدف الذي يستجيب للتغيرات التي تحدث في المحيط.
- هذه الخصائص الخمسة هي خصائص الهدف في حد ذاته أما الخصائص الثلاثة الموالية هي خصائص مجمل الأهداف.
- أن تكون الأهداف متكاملة لا متناقضة.
  - أن تكون الأهداف مرتبة ومتسلسلة.
  - أن تشكل الأهداف فيما بينها شبكة.

❖ **الموارد:** يمكن تقسيم موارد المؤسسة إلى ثلاث عناصر: الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد المادية.

- الموارد المالية: هي الأموال الضرورية لسيير نشاط المؤسسة.
- الموارد البشرية: تتمثل في الأفراد ومهاراتهم في القيام بالأعمال المناطة بهم.
- الموارد المادية: تتمثل في الآلات، المعدات، الأراضي...<sup>3</sup>

### تعريف الأداء المالي:

بالرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء المالي بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء المالي وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات، إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء المالي من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها .

<sup>1</sup> د. محمد مطر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 89.

<sup>2</sup> سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك.

<sup>3</sup> عادل عثني، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم -، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001 - 2002، الصفحة 2 - 4.

كما أن مصطلح الأداء المالي يتكون من عنصرين أساسيين هما مستوى الفعالية ودرجة الكفاءة وهما عاملين مهمين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، والذي يعرفهما كالتالي: <sup>1</sup> (Vincent planuchet) الفعالية: هي " القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة." الكفاءة: هي " القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، و النشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة."

❖ يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

❖ كما أن: "الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة".  
❖ يعرف كل من (Miller et Bromiley) الأداء المالي على أنه: "إنعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق الأهداف."<sup>2</sup>

❖ ويتمثل مفهوم الأداء المالي في: "الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المنظمة".

❖ وفي ضوء المفاهيم السابقة يظهر أن الأداء كظاهرة وتقييم الأداء ما هو إلا مضمون شمولي واسع يمكن تحويله باتجاه شموله، من خلال نوع من المعايير والمؤشرات التي لها قدرة في أن تعكس نتائج ذلك النجاح أو تكييفها بشكل آخر لتحديد مضامين الفشل أو احتمالاته ولكي يضمن ذلك لا بد أن تكون عملية تقييم الأداء بشكل نظام عام يتضمن العناصر التالية:

- انسياب المعلومات المناسبة والموثقة بالتوقيت السليم بصفة قياسية.
- أغراض وأهداف محددة.
- معايير محددة للتقييم.
- وجود إشراف موضعي لرصد الأداء وتقييم نتائجه.
- صنع القرارات على أساس النتائج.

### تعريف تقويم الأداء:

❖ يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعية، وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الداوي الشيخ، مقال بعنوان تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2004-2010.

<sup>2</sup> عداوي حسين وفلاح حسين، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر-عمان، 2000، ص 231.

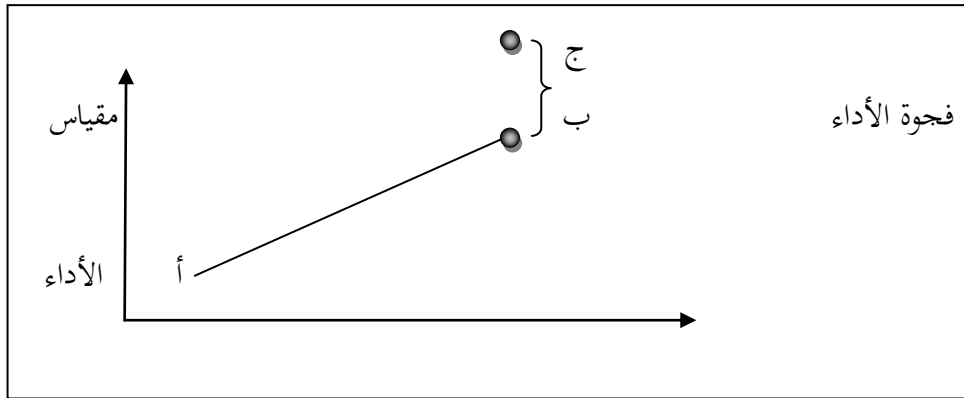
<sup>3</sup> نذير بوسهوية و علي مكيد، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع المجلد الأول، 2014، الصفحة 157.



❖ كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا، أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.<sup>1</sup>

❖ ويتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المشروع والتأكد من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المتاحة وكذلك التأكد من كفاءة تحقيق النتائج المستهدفة في كل وجه من أوجه النشاط فيمكن لبقول أن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع ولتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل من هذه المراحل.<sup>2</sup>

وبالطبع حين يتأكد من حالة عدم تحقق الأهداف أو النتائج في ظل الأداء المتوقع وفي ظل الإستراتيجية التخطيطية الحالية خلال فترة التخطيط، فإن هذا يعني وجود فجوة الأداء (Performance Gap) والتي تتحدد بالشكل التالي:  
الشكل رقم (03) يمثل فجوة الأداء:



المصدر: د. محمد مطر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 90.

حيث يمثل المستقيم أ ب منحني الأداء في ظل الإستراتيجية الحالية و الظروف البيئية المتوقعة.  
ج = الهدف.

ج ب = فجوة الأداء، انخفاض قليل في الأداء.

ورغم أهمية ما يحدد عن هذه الفجوة، واتساعها أو طبيعتها، يمكن أن نحدد ثلاث أسباب تشكل حدود هذه الفجوة، هي:

عدم تلاءم الاستراتيجيات الحالية مع التغيرات البيئية والظروف الداخلية.  
الموارد المتاحة أمام الإدارة.

التنفيذ غير الصحيح لهذه الاستراتيجيات من قبل الإدارة.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 90.

<sup>2</sup> د. محمد مطر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 90.

كما تحدد عملية تقويم الأداء بكونها عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو منشآت الأعمال نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بفاعلية وكفاءة في سبيل تحقيق أهدافها.<sup>1</sup>

❖ تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم ، يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

- مساعدة المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة على اكتشاف الانحرافات والتي يتطلب الأمر تحليلها للوقوف على أسبابها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات العلاجية كلما أمكن ذلك.

- تساعد مؤشرات الأداء على تزويد المستويات الإدارية المختلفة بالوسائل التي تكفل قياس وتخطيط الأداء المتعلق بدائرة نشاطه، كما أنها توجه انتباه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون في حاجة إليها حينما تكون أكثر إنتاجية، وعليه فإن قراراتهم يمكن ارتكازها على حقائق موضوعية وليست تخمينات شخصية.

- تحدد عملية تقويم الأداء المدى الذي وصلت إليه الإدارة في تحقيق المسؤوليات والوفاء بالالتزامات الموكلة إليها.

- تعتبر مؤشرات تقويم الأداء إذا ما ارتكزت على أسس سليمة بمثابة نوع من الحوافز التي تحفز العاملين بالمنشأة على تفجير طاقاتهم نحو الأداء الأفضل وتساعد عملية تقويم الأداء على التأكد من سلامة الخطط وواقعية الأهداف المحددة مقدماً بما يساعد على إعداد الخطط للفترات التالية.<sup>3</sup>

يرى بعض الكتاب إلى أهداف تقويم الأداء من وجهة نظر تقويم الأفراد في المنشأة ووفقاً لهذا الرأي تم تحديد أهداف تقويم الأداء في الآتي:<sup>4</sup>

- رفع الروح المعنوية للعاملين وتحسين علاقات العمل.
- وسيلة لتطوير الأداء الذاتي والإحساس بالمسؤولية.
- تنمية الكفاءة لدي الرؤساء.
- وسيلة ضمان العدالة في المعاملة.
- تقليل معدل دوران العمل.
- الكشف عن احتياجات التدريب.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 91.

<sup>2</sup> د صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999 – 2000، الصفحة 285.

<sup>3</sup> علي السلمي، أساسيات إستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتبة الغريب، القاهرة، الصفحة 157.

<sup>4</sup> محمد مبارك حجور، التقييم الاقتصادي والمحاسبي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، الصفحة 31.

- قرارات الترقية.
- قرارات النقل والفصل.

### **الطلب الثالث: شروط التقييم الجيد للأداء**

- من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجرائها، يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط:<sup>1</sup>
- توفر المعلومات الكافية: كما سبق تناوله عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات فالمعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره، ويجب أن تلمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.
  - تحديد معدلات الأداء المرغوب: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطورات أدائها، وتمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيريهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.
  - توفر وسائل نقل معلومات أو نتائج التقييم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية أن استلزم الأمر في الوقت المناسب.
  - استمرارية عملية التقييم: ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه. فمثلا تقييم جودة المنتجات يكون يومي أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا.

### **المطلب الرابع: تقويم كفاءة الأداء المالي**

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع مراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشأتها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم، ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم.<sup>2</sup>

**وجود أهداف محددة مسبقا:**

<sup>1</sup> علي السلمي، التخطيط والمتابعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1978، الصفحة 328.

<sup>2</sup> عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص15.

من المسلم به أن التقويم لا يوجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقاً وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار، فاللوائح المالية وقوانين الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية أهداف محدد مسبقاً يتم على أساسها الرقابة.<sup>1</sup>

### قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفير عاملين مدرين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً بسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير على من بيده سلطة إحداث التغيير واتخاذ القرارات الخاصة بها فان عامل السرعة له أثره في فعالية النظام الرقابي.<sup>2</sup>

### مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف:

يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف لتحديد الخطأ والانحراف ليس هذا فحسب بل ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء في المستقبل لإجراء التصويب اللازم ويجب أن يركز التقويم على الانحرافات الهامة وان وجود صفوف مدربة يؤدي إلى سرعة اكتشاف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوع.<sup>3</sup>

### اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب إن يكون في الوقت المناسب، محدداً بوضوح نوع التصحيح المطلوب آخذاً في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حسين علي سليمان، مفهوم تقويم الأداء، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد الثالث، السنة السادسة، 1989، الصفحة 26.

<sup>2</sup> عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 411.

<sup>3</sup> حسين علي سليمان، مرجع سبق ذكره، الصفحة 26.

<sup>4</sup> عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 412.

## خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول فالوظيفة الرئيسية التي يقوم عليها عمل البنوك هو منح التمويل بأنواعه المختلفة حيث تأخذ البنوك بعين الاعتبار عدة عوامل ومتغيرات لمنح التمويل، ورغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر فنجد مخاطر نظامية يمكن للبنوك التحكم فيها و أخرى غير نظامية لا يمكن التحكم فيها وهي تتمثل في الانحراف عن ما كان متوقع له، حيث تعمل البنوك على الحد من المخاطر أو تقليلها. كما تعمل البنوك على تقييم أداءها رفعه وتطويره عن طريق فحص مرحلي منتظم لمجريات الأداء في أية وحدة اقتصادية لتحديد مواطن قوتها وضعفها.

# الفصل الثاني

## تمهيد:

إن البنوك أهم المؤسسات التي تساهم وتساعد في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره، ومن خلال ذلك سنقوم بدراسة المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك ومنحه للتمويل وأدائها المالي، وسنعرض في هذا الفصل إلى دراسة عينة من البنوك الجزائرية بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الوطني الجزائري (BNA) و القرض الشعبي الجزائري (CPA) لوكالة سعيدة ، نبين أهم ما تعرضنا إليه أثناء دراستنا التي قمنا بها، من خلال تحليل استبيان حول موضوع الدراسة ولذلك سوف نتطرق في إطار هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

❖ **المبحث الأول:** لمحة عن البنوك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنك التنمية المحلية (BDL) البنك الوطني الجزائري (BNA)

❖ **المبحث الثاني:** الإطار المنهجي للدراسة

❖ **المبحث الثالث:** نتائج وتحليل الاستبيان

## المبحث الأول: لمحة عن البنوك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنك التنمية المحلية (BDL) البنك الوطني الجزائري (BNA)

### المبحث الأول: القرض الشعبي الجزائري (CPA)

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بقرار رقم 66/366 في الموافق 1966/11/29 الصادر في الجريدة الرسمية برأس مال قدر بحوالي 15 مليون دينار جزائري.<sup>1</sup>

أولاً: التعريف بالوكالة: تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري سنة 1979. وهي وكالة واحدة من بين الثمانية وكالات التابعة للمديرية الجهوية بتلمسان، تحتل الوكالة موقعا إستراتيجيا في وسط المدينة ب 26 شارع أحمد مدغري مدينة سعيدة. وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم.

فهي تعتبر كمنفذ توزيع نفس الخدمات التي تقدمها جميع البنوك الأخرى، فهي بنك إيداع يتلقى الودائع ويسلم القروض بنسب فائدة متغيرة وبأنواعها المختلفة قصيرة ومتوسطة الأجل.

تتوفر الوكالة على 17 حاسب متصل بنظام معلوماتي يعالج المعلومات بسرعة. وتم تحديثه مؤخرا ويسمى v7 كما تتوفر الوكالة على حاسبتين للأوراق النقدية وكاشفة للأوراق المزورة مما يدي إلى التقليل وقت انتظار العميل وبالتالي تحسين الخدمات، كما توظف الوكالة 18 موظف يتوزعون بين إدارات وأعاون تحكيم وأعاون تنفيذ.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:

1. مدير الوكالة: يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية سعيدة حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.
2. السكرتارية ومكتب القرار: من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة واستقبال البريد والمكلمات الهاتفية.
3. مصلحة الإدارة: وهو قسم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الايجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم كما يقوم بمتابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم بعد إصداره.

<sup>1</sup> بناء على معطيات قدمت لنا من طرف CPA وكالة سعيدة.



4. مصلحة القروض: وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبت في طلباتهم وإعداد المذكرات اللازمة كما تضم هذه المصلحة كل من، أمانة الالتزامات وخليية تسمى بخلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية تلمسان ليمنح الموافقة النهائية بعبء القرض للمؤسسة معينة، كما تقوم الخلية بمتابعة مراحل التي يمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

5. مصلحة التجارة الخارجية: تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد وتصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج، وفتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

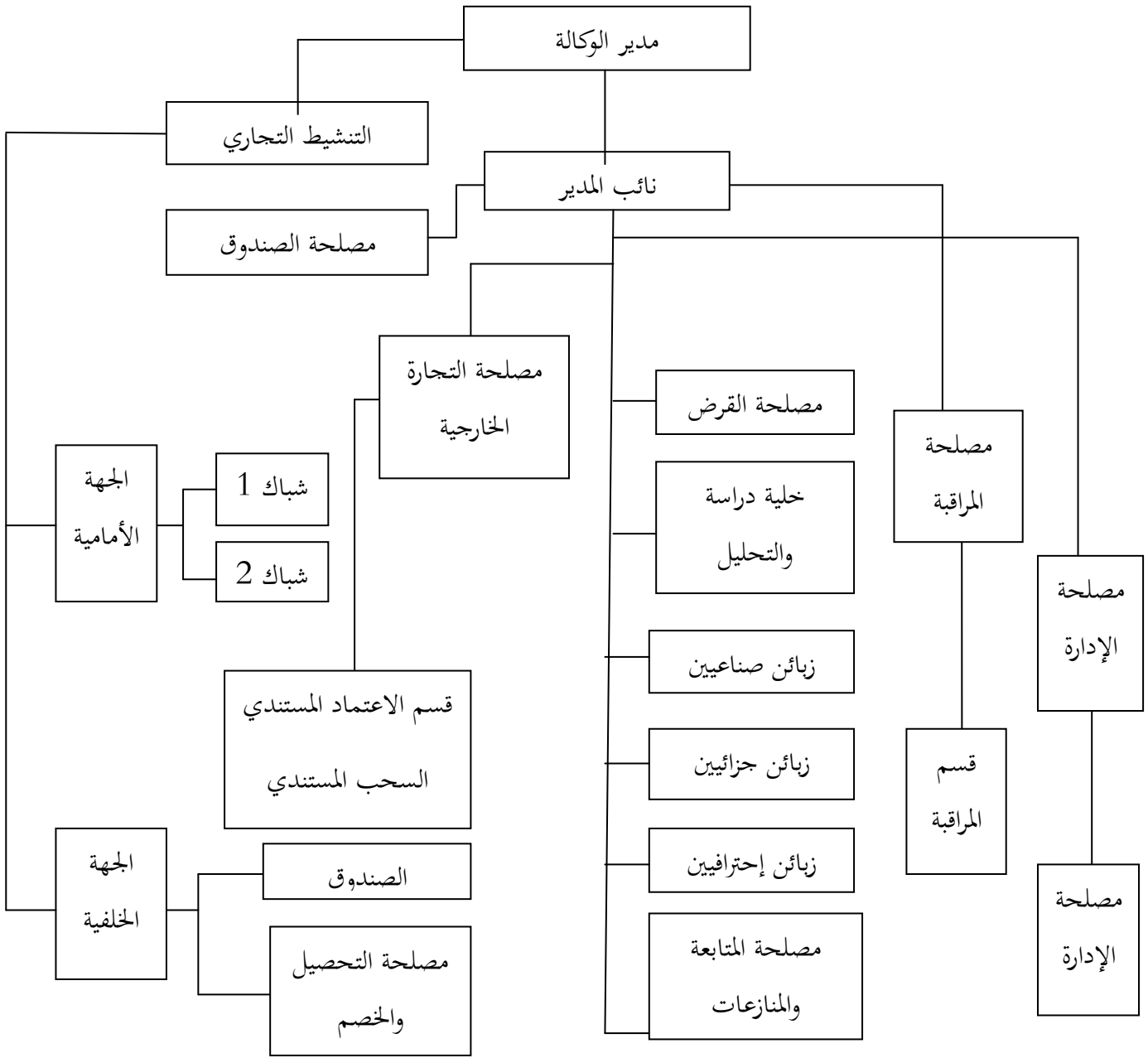
6. مصلحة الصندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى:

- قسم الودائع: ويقوم باستلام الطلبات طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشرط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

- قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك، ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، ويقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

- مصلحة المراقبة: تقوم هذه المصلحة بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك، كما تقوم بالتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسات الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

الشكل رقم(04) يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة CPA



مصدر القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة

## المطلب الثاني: بنك التنمية المحلية (BDL)

إن زيادة وظائف بنك القرض الشعبي الوطني CPA وتعددتها، جعله غير قادر على تغطية هذه الوظائف والقيام بها على أحسن وجه، فأعيدت هيكلته ونتج عنه مولود جديد هو بنك التنمية المحلية BDL.<sup>1</sup>

أنشأ هذا البنك في 1985/04/30 بمرسوم رقم 85-86 برأس مال خصص من طرف الدولة، وهو خاضع لقواعد القانون التجاري، وقد كلف باعتباره مؤسسة مالية لضمان تمويل المؤسسات العمومية المحلية التابعة للبلدية والولاية EPL، وهذا ما يميز BDL أن طبيعة أغلب زبائنه يكمن في أنهم ينتمون إلى القطاع العمومي المحلي والخاص.

أولاً: التعريف بالوكالة: تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري سنة 1985، برأس مال 36800000.00 دينار جزائري، يحتل الوكالة موقعا إستراتيجيا في وسط المدينة ب 26 شارع أحمد مدغري مدينة سعيدة. وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم.

من المهام المعروفة للوكالة تمويل الهيآت العامة المحلية وكذا المؤسسات المحلية بالإضافة إلى تقديم خدماتها للقطاع الخاص وبالتالي فهو يعتبر بمثابة هيئة تجارية لها مهمة التطوير، وذلك بالتنسيق مع السياسات المقررة من طرف المديرية العامة والمستنبطة من المخطط الاستراتيجي للبنك.

ثانياً: المصالح الموجودة بالوكالة: إن وجود المصالح في مثل هذه الوكالة ساعد في القيام بأدوارها كما يجب وهذا لضمان السير الحسن لنشاطها وهي كما يلي:

1. مصلحة الحافظة: تقوم مصلحة الحافظة بدور مهم ويتمثل في معالجة التحويلات والصكوك عند تسليمها من طرف الزبون وذلك لخصمها أو قبضها، وتتم مصلحة الحافظة بما يلي:
  - التأكد من إشعارات الدائن في حسابات الزبائن.
  - التأكد من الرصيد والإمضاء على هذا الأخير عند رجوعها.
  - متابعة ومراقبة لمبالغ غير المدفوعة.
  - التأكد من جدول التسليم ومطابقتها مع قيم وأرقام الحسابات.
2. مصلحة الصندوق: المدير بالذكر أن هذه المصلحة تقوم باستقبال الودائع النقدية، وتنفيذ التحويلات لحسابات الزبائن وإنجاز التخليصات الأمور بها، هذه الأخيرة في حدود المبلغ المتاح، كما يقع على عاتق الصندوق مسؤولية:
  - الالتزام بتنفيذ العمليات التي تكون فيها حركة نقدية من حساب إلى حساب.
  - ضبط ومتابعة حسابات الزبائن والحسابات الداخلية للوكالة.
  - ضمان ومتابعة حساباتها وحسابات الوكالات الأخرى إن وجدت.

<sup>1</sup> بناء على معطيات قدمت لنا من طرف BDL وكالة سعيدة.

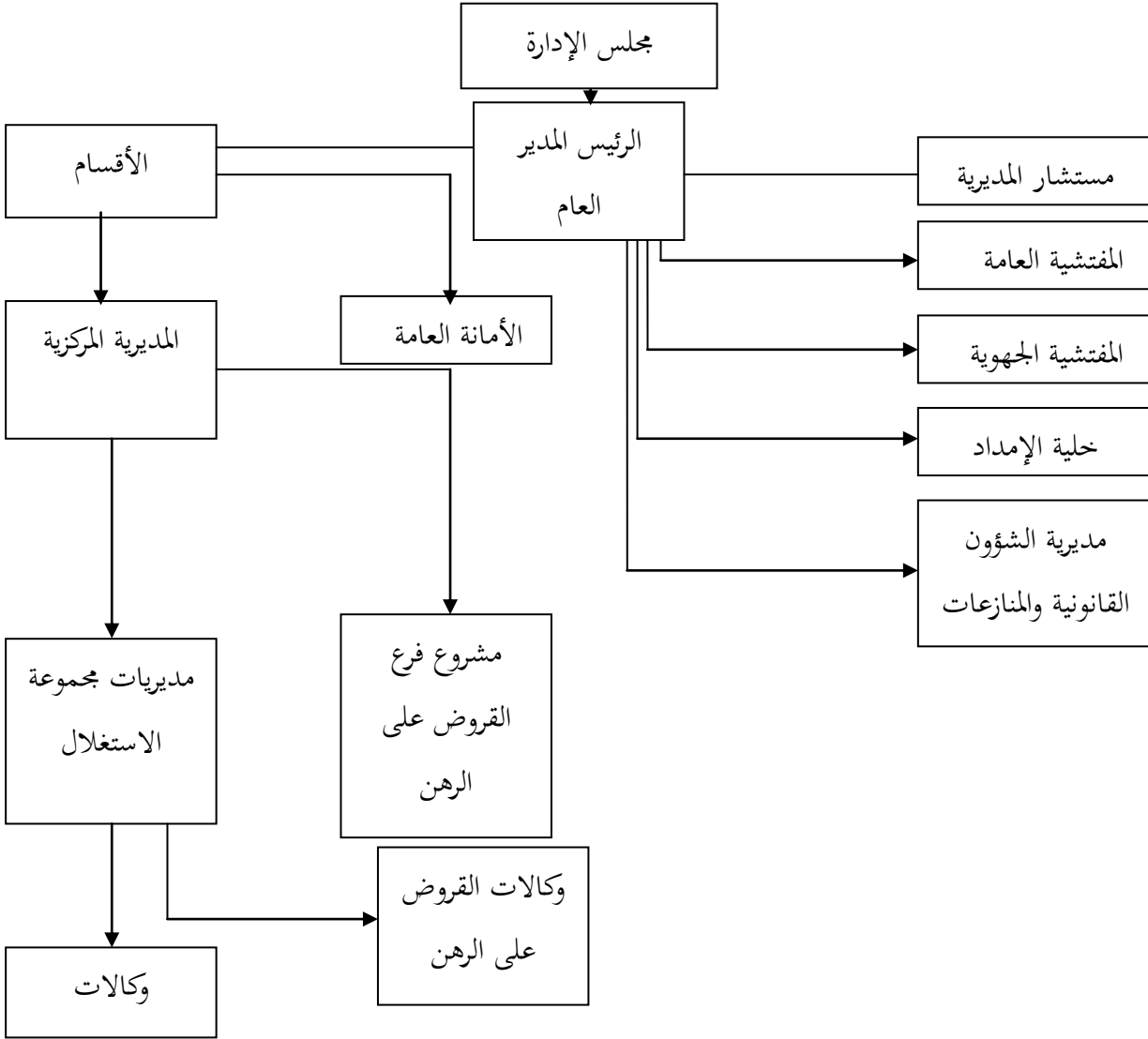
- كتابة أو إملاء الوظيفة الإدارية المنوطة بها (مسك السجل... الخ).
- 3. مصلحة عمليات التجارة الخارجية: إن هذه المصلحة مكلفة بإنجاز العمليات التي تتم في الخارج من طرف الزبائن الذين لهم علاقة بذلك، وهذا يطابق التنظيم الخاص بالصراف والتجارة الخارجية ومن أهم مهامها:
  - المتابعة والمراقبة المستمرة الخاصة بتصنيف الملفات المتعلقة بإقامة الاستيراد والتصدير.
  - ضمان التحويل أو الاستيراد للسلع وذلك من خلال فتح اعتماد توثيقي كقرض.
  - تحضير كل تصريح أو حالة دورية وضمنان تبليغها في تاريخ معين للهيكل المعني (داخلي أو خارجي).
  - الالتزام بتنفيذ كل التحويلات التي تنتقل إلى الخارج بأمر من الزبائن، والتخليصات، عقود تجارية والتحويلات الأخرى المرخصة بالتحويل.
  - ضمان المخالصة وإعادة إلى الوطن ناتج عن إسقاط توثيقي المسندة في إطار عمليات التصدير.
- 4. مصلحة المراقبة: من التزامات هذه المصلحة ما يلي:
  - التأكد من التوقيعات ووضع تأشير الرقابة.
  - التأكد من المطابقة للوثائق (الصكوك، الإشعارات بالتحويل،... الخ).
  - ختم الوثائق المسجلة بالطابع الخاص.
  - تسجيل فئة أو نوع النقود على أوراق الدفع والسحب للأموال.
  - إعداد وتحضير بطاقات الصرف للنقود.
  - وضع علامة على الإشعارات باستلام إرساليات الأموال والصكوك.
  - المتابعة اليومية لجميع العمليات المحاسبية التي تجري في مختلف المصالح.
- 5. مصلحة الإدارة: تقوم هذه المصلحة بأمرين مهمين هما:
  - أعمال الرقن، إعداد إشعارات فتح وغلق الحسابات، إعداد إشعارات التحويل، الإرسالات، فتح بطاقات التسجيل، بيان نهاية الشهر.
  - متابعة وضبط يومي: ملفات فتح الحسابات والتوكيلات، بطاقات الإضاء، حسابات الميراث بتباين المعارضات (معارضات على الصكوك والحجز الموقوف)، كراء الخزائن المقواة، إيقاف حسابات اليوم، ضبط الإحصائيات.
- 6. مصلحة القروض: من أهم التزاماتها:
  - تجهيز ملفات القرض وذلك بعد معالجتها ليتم تقديمها إلى اللجنة الخاصة بالقرض والمخولة قانونا لدراساتها.
  - الاستمرار في المتابعة الدائمة من أجل تطور المؤسسات الممولة.
  - مراقبة ومتابعة استعمال القروض وتعويضها مع الفوائد.
  - المتابعة المستمرة من أجل تقديم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنك وتحضير تقرير مفصل عن النشاط التدريجي.
  - جمع الضمانات المطلوبة.

- تحضير عقود الالتزام (اتفاقية القرض، عقد الكفالة).
- إنجاز العمليات المتعلقة بالجانب القانوني والمنازعات.
- تحضير وتقديم ملفات القروض لبنك الجزائر.

7. مصلحة المقاصة: إن أهم خاصية تتميز بها هذه المصلحة أنها خففت قليلا من مشاق المتعاملين فيما بينهم في التنقل من بنك لآخر ومن مكان لآخر في تبادل الشيكات، الأوراق التجارية، وكذا التحويلات فيما بين البنوك، حيث يخصص زمان ومكان معين ومحدد لإنجاز هذه الأعمال وهذا بعد عقد اتفاق. وتتولى هذه المصلحة ما يلي:

تحصيل الشيكات المودعة لدى البنك من قبل الزبائن والمسحوبة على نفس البنك أي الوكالة أو على مستوى فروع البنك (وكالات أخرى لنفس البنك)، أو على مستوى بنوك أخرى ويتم ذلك من خلال غرفة المقاصة لدى البنك المركزي التي تعرف بأنها مكان في البنك المركزي يلتقي فيه يوميا ما عدا أيام العطل وفي ساعة محددة وبحضور مندوبين يمثلون البنوك المتواجدة بالولاية.

الشكل رقم(05) المديرية العامة لبنك التنمية المحلية وهيكلها التنظيمي .



المصدر: مجلة نشاط بنك التنمية المحلية 2001.

ثالثاً: القروض المقدمة من طرف BDL: في حالة ضعف رأس مال المؤسسات الاقتصادية تلجأ إلى أخذ قروض من البنك وهذه الأخيرة على نوعان: قروض عن طريق الصندوق وقروض عن طريق الإمضاء.

القروض عن طريق الصندوق:

1. قروض الخزينة: وهي قروض استغلال وقصيرة المدى وتنقسم إلى:
    - قروض Causes: ويطلق عليها هذا الاسم لأنها تهدف لتمويل أصل محدد وهي الخصم التجاري، تسبيقات على المخزون.
    - قروض En Blanc: وهذه القروض ليست مقدمة لأصل معين وهي: تسبيقات على السندات، تسبيقات على الحساب الجاري، تسهيلات على الصندوق، السحب على المكشوف.
  2. قروض الاستثمار: هذه القروض تمنح على شكل قروض متوسطة المدى وموضوعها: تطوير طرق الإنتاج، تمويل الصادرات، التمويل لبناء سكنات عقارية في إطار الترقية العقارية ذات طابع تجاري.
  3. تمويل التجارة الخارجية: تمويل الواردات وذلك عن طريق القرض السندي وقروض التصدير بأتم معنى الكلمة: المورد- المشتري (Fournisseur - Acheteur).
  4. قروض عن طريق الإمضاء: وهي قروض تسمح بضمان احتياطي، كعقد التجارة "AVAL" وهو يتعلق بالأعمال التجارية (شيكات، حوالات مصرفية... الخ)
- عند الاستفادة من القرض يقوم الزبون بإمضاء سند لأمر كاعتراف بالدين، وحدد معدل الفائدة بالنسبة للقروض 12% .

### المطلب الثالث: البنك الوطني الجزائري (BNA)

- تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966، ويعتبر من أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية:<sup>1</sup>
- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966.
  - القرض الصناعي والتجاري، والذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967.
  - البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968.
  - بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968.
  - مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968.
- أولا: تقع الوكالة في نيج مرابط أحمد مدينة سعيدة. وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم.
- ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:
1. المدير: يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة

<sup>1</sup> من وثائق البنك الوطني الجزائري وكالة سعيدة.

2. السكرتارية: مكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات

كما تضم هذه الوكالة خمسة مصالح أساسية وهي:

1. مصلحة أمانة التعهدات.

2. مصلحة الصندوق .

3. مصلحة التجارة الخارجية .

4. مصلحة ترقية التجارة.

5. مصلحة دراسة وتحليل لأخطار.

3. مصلحة الصندوق :

تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك، العملاء وتضم 5 أقسام:

قسم الشباييك: يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتتم على مستوى هذا القسم:

- 1 إيداع وسحب النقود.

- 2 استخراج شيك بنكي.

- 3 استلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة.

قسم التحويل :

يتكلف بتنفيذ أوامر التحويلات وأوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى.

قسم عمليات الاستقبال :

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة بصندوقها .

قسم التغطية والمقاصة :

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق

خدمات البنوك الأخرى. ويقوم هذا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية الغير المدفوعة

قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضعيات الحسابات :

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات

المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

مصلحة دراسة وتحليل الأخطار :

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة



الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات. وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلّف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة

4. مصلحة أمانة التعهدات:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات ( فتح، تغير، غلق اعتراضات، مصادرة موقوفة.....الخ ( كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال ويسهر على متابعة القروض الممنوحة وإنجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية .

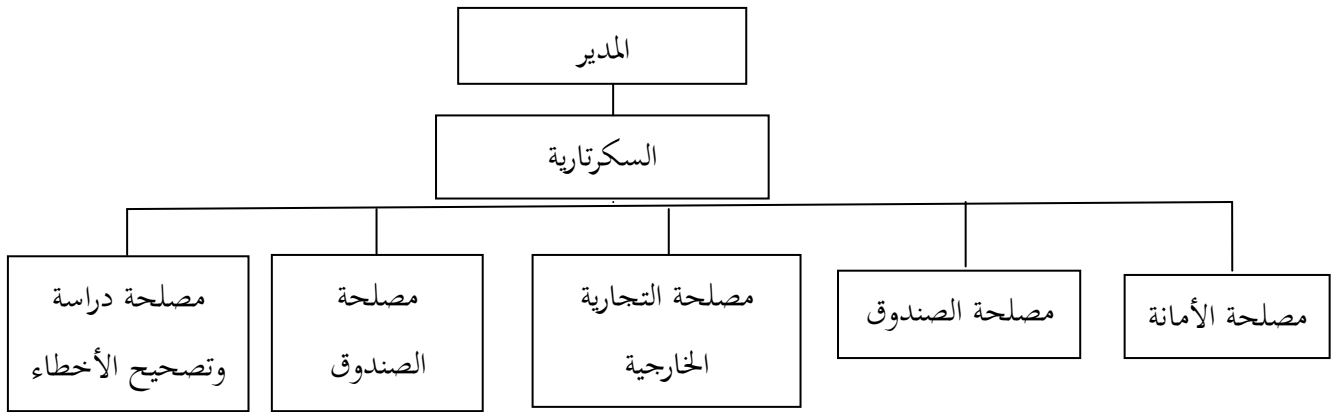
5. مصلحة الترقية التجارية:

تقوم بدراسة السوق ومحيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن ويبرز نشاط هذه المصلحة كلما تعددت نشاطاتها واتسعت دائرة اختصاصها .

\*مصلحة التجارة الخارجية :

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية ( الاعتماد المستندي ) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

### الشكل رقم(06) يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة BNA



مصدر البنك الوطني الجزائري وكالة سعيدة.

ثالثا: أنواع القروض الممنوحة من طرف BNA :

يعتمد البنك الوطني الجزائري في تعاملاته على نوعين من القروض هما:

1. القروض الاستثمارية: في كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط، حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك.

2. قروض الاستغلال: أكثر أنواع القروض تداولاً لدى البنك الوطني الجزائري هي قروض الاستغلال، والتي تنقسم إلى :

أ. قروض بالإمضاء: وتتفرع إلى:

- الكفالات: وهي اعتمادات يقدمها البنك للعميل من أجل توثيق وترخيص نشاطه، حيث يقوم العميل بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالته التي تعتمد على شروط يحددها البنك، وبمجرد انتهاء النشاط وثبات ربحيته يرفع البنك يده عن لكفالة ويسترجع العميل قيمته المالية.
- السندات المالية والتجارية: يتداول هذا النوع أكثر في حالة الشراء من الخارج، أي استيراد بضائع من الخارج يتم بسندات مالية أو تجارية على حسب العميل.
- قروض بمستندات: هو أحد القروض الحديثة، والذي يعتمد على الوثائق، أي يعمل البنك على منح قرض مقابل إحضار وثائق مطابقة للمواصفات مثلاً: استيراد بضائع من الخارج وطلب قرض من أجل الجمركة.

ب. قروض الصندوق: وله عدة أنواع منها:

- قروض قصيرة الأجل: ومدتها لا تزيد عن السنة.
- قروض متوسطة الأجل: ومدتها أكثر من سنة عن خمسة سنوات.
- قروض طويلة الأجل: تصل مدتها إلى عشر سنوات فأكثر.
- تسبيقات على الصفقات: أي ينفق العميل مع البنك على تقديم مبلغ كتسبيق بضمان الصفقة من أجل الحصول على السوق.

ت. قروض بحسومات:

- حسم سندات تجارية: وهي أحد عمولة مقابل إنهاء العملية.
- حسم الشيكات: يقوم البنك بأخذ عمولة لقاء منحه شيك لأحد العملاء.
- بالإضافة إلى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع:
- كفتح الحسابات ومنح الشيكات.
- خدمة التعهدات أو الاتفاقية.

## المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

بغرض تقييم أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية، وقصد معرفة مواقف وسلوك العمال اتجاه البنوك، قمنا بإجراء استقصاء لعمال بنوك "بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، البنك

الوطني الجزائري" لفروع سعيدة، وكان الهدف من هذه دراسة معرفة أثر عناصر منح التمويل البنكي الجزائري على كفاءة الأداء المالي في ظل وجود المخاطر المالية.

### المطلب الأول: مجتمع الدراسة واختبار العينة

يتكون مجتمع الدراسة من عمال "بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري" لفرع سعيدة، حيث تشكلت عينة الدراسة من 50 عامل من مختلف عمال البنوك، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. ولكن واجهتنا صعوبات جمة في عملية الاستقصاء بسبب بعد مساهمة مسيري البنوك في إمساك الاستبيان وملاؤه بحجة عمل مكثف يقومون به وليس لديهم الوقت لذلك، لأنه كان هدفنا جمع أكبر عدد ممكن من المجتمع المدروس لأننا نعلم أنه كلما كبر حجم العينة كلما كانت نتائجه مرضية ولها حلول، إلا أننا بذلنا قصارى جهدنا واستعملنا معارفنا الشخصية حتى نجتمع أكبر عدد ممكن من الاستبيانات سواء تعلق الأمر بالأفراد اللذين تم مقابلتهم في الوكالة البنكية أو في أماكن عملهم، أو عن طريق أشخاص مقربين منهم.

وقد وضع 50 استبيان لغرض جمع المعلومات وتوزيعها على عمال بنوك وكالة سعيدة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبيان بمساعدة وتوجيه الأستاذ المشرف. تم توزيعها على العينة المدروسة، وتم فقد 05 استبيانات لعدم إمكانية استرجاعها، وبذلك تكون نسبة الاستبيانات 90% الخاصة للتحليل أي 45 استبيان كامل قد تم اعتمادها في تحليل النتائج.

### المطلب الثاني: أداة الدراسة وأساليب الإحصائية المستخدمة

أداة الدراسة :

لقد تم إعداد الاستبيان حول موضوع أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية، حيث يعتبر هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال ملاحظة ومقابلة مسيرين وموظفين البنوك. ويتكون استبيان الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: ويتمثل بأسئلة تخص البيانات الشخصية للفئة المبحوثة وتتمثل في العوامل الديمغرافية وهي:

- العمر.
- المؤهل العلمي.
- التخصص.
- الخبرة.
- درجة الوظيفة.

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة حيث اشتملت على 30 عبارة موزعة على ثلاث محاور وهم:

المحور الأول: عناصر منح التمويل ويتكون هذا المحور من 10 عبارات، وسنقوم بتوضيح هذه العبارات فيما يلي:

- تؤثر السمعة المالية للعميل في قرار منح التمويل.
- تشكل الضمانات المقدمة من طالبي التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل.
- تعتبر الحدود الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.
- تؤثر الخبرة العملية للعميل في قرار منح التمويل.
- تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة.
- تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.
- يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.
- الاهتمام بتطور العمل البنكي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل.
- تبنى إستراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك.
- مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرصة منحه التمويل.

المحور الثاني: مخاطر التمويل ويتكون هذا المحور من 10 عبارات، وسنقوم بتوضيح هذه العبارات فيما يلي:

- تراجع إدارة البنك مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل.
- يحرص مجلس الإدارة للبنك على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في البنك ضمن إستراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس.
- تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحياتهم ومسؤوليتهم.
- يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التمويل، وإجراء تعديلات ملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للبنك.
- توفر الإدارة البشرية الإطار البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات البنك.
- عدم إتباع سياسة معينة في الأداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى الخلل في النتائج المتوقعة.
- استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة.
- مخاطر التمويل البنكي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حالة تحكّمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل بنكي والوقت المناسب في الحصول عليها.
- ينبغي على إدارة التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية.
- الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر.

**المحور الثالث: كفاءة الأداء،** ويكون هذا المحور من 10 عبارات، وسنقوم بتوضيح هذه العبارات فيما يلي:

- الاهتمام بالودائع يزيد من حجم العمل ويساهم في تطوير الأداء.
- وجود رقابة داخلية على السيولة في البنك يساعد في منح التمويل.
- وجود انخفاض في حجم السيولة بالبنك يعرضه لمخاطر التمويل.
- التغيير المفاجئ في أسعار السوق يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل وبالتالي يؤثر في كفاءة الأداء المالي.
- يهتم البنك بالتقارير التي تصدر من قبل هيئات إدارة المخاطر ولا يقوم بتنفيذ أي عملية تمويلية إلا بعد الرجوع إليها.
- عدم إتباع سياسة معينة في تنمية رأس المال بالبنك يؤدي إلى خلل في الأداء.
- مقارنة الأداء الفعلي بالأرقام الواردة بموازنة كل فترة زمنية محددة يساهم في تقويم الأداء.
- تستخدم الأرقام الواردة في الموازنات في تقييم أداء الأنشطة المختلفة بالمنشأة.
- توزع تقديرات موازنة التمويل لأغراض المتابعة وتقييم الأداء.
- الحرص على الالتزام بضوابط الأداء المالي تقلل من حجم المخاطر.

وقد تم استخدام مقياس ليكرات الخماسي لقياس إجابات الباحثين لفقرات الاستبيانات، ويعتبر هذا المقياس أكثر شيوعاً حيث يطلب فيهم الباحث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على الخيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة يشير الباحث إلى اختيار واحد منها على النحو التالي:

الجدول رقم (01) : درجة مقياس سلم ليكرات

الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

وحتى تتمكن من قياساً لاتجاهات فإننا نقوم بإعطاء نقاط أو درجات إلى هذه الاختبارات تتدرج من 1 إلى 5 بحيث تعطي الدرجة 5 إلى الإجابة موافق بشدة في حالة العبارات الموافقة للاتجاه الموضوع الدراسة، وتعطي الدرجة 1 إلى إجابة لا أوافق بشدة في حالة العبارات الموافقة كذلك.<sup>31</sup>

**الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:**

بعد جمع الاستبيان الموزعة قمنا بتفريغها وتحليلها من خلال البرنامج الإحصائي المعروف اسم Statistical Package For Social Science (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

<sup>1</sup>محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008 ،ص23.

الذي يستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها كالإحصاءات الوصفية والارتباط والانحدار مما يساعد في فهم وتحليل المعلومات اللازمة لأجل إتخاذ القرارات الرشيدة.

- وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:
- النسب المئوية والتكرارات والإنحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيدنا في وصف عينة الدراسة.
- ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان .
- معامل الارتباط Pirson لقياس درجة الارتباط بين المحاور.
- الإشارة Sign Test لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت لدرجة الحياد أم لا.
- اختبار ANOVA

### المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان

#### أولاً : صدق الاستبيان

نقصد بصدق الاستبيان بأن نقيس أسئلة استبيان ما، فبعد صياغة الاستبيان بمساعدة وتوجيه الأستاذ المشرف، عرضنا الاستبيان لدراسة مدقق صياغة العبارات ودرجة ملاءمتها لأهداف الدراسة.

وفي ضوء التعديلات المقترحة، تم إعادة النظر في بعض العبارات من الحذف وتعديل إلى أن خرج الاستبيان في صورته النهائية للتوزيع كما هو موجود فيما لملاحق رقم (01).

#### ثانياً: ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير في ما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان الموجه للدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

#### معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتيجة كما هي مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح نتيجة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان ومعامل صدق الاستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
total	جميع عبارات الاستبيان	30	0.891	0.943

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (02) أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان 0.891، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، ويكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو الملحق رقم (01) قابل للتوزيع.

وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان الموجه للدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

### المبحث الثالث: نتائج وتحليل الاستبيان

#### المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والبيانات الشخصية

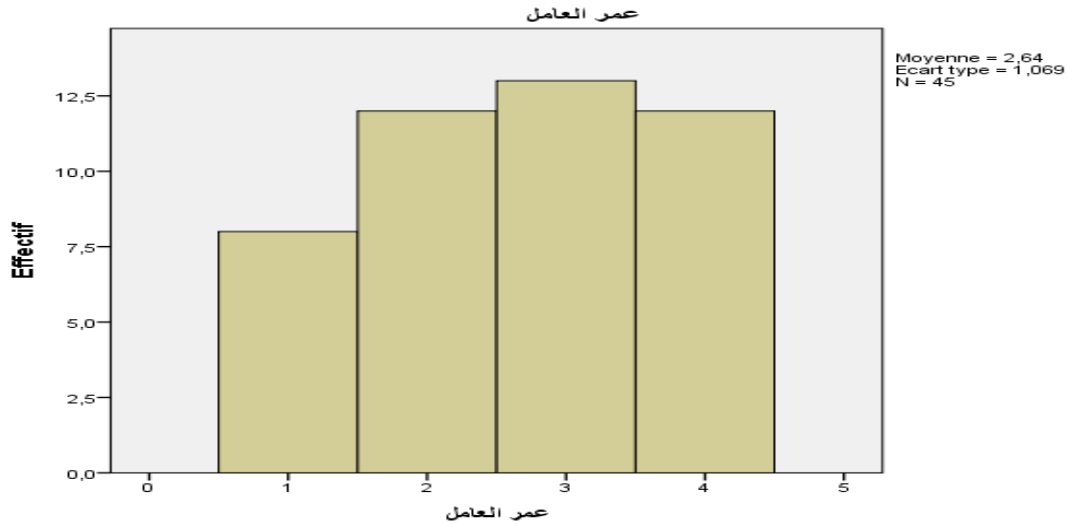
##### • توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة المئوية
	أقل من 30 سنة	8	%17.8
02	30 – 35 سنة	12	%26.7
03	36 – 40 سنة	13	%28.9
04	أكبر من 41 سنة	12	%26.7
	المجموع	45	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

##### الشكل رقم (07) : مدرج تكراري يوضح عمر أفراد العينة



يوضح الجدول اختلاف النسبة المئوية بين تنوع العمر للفئة المبحوثة، وكانت أعلى نسبة من العمال المستجوبين هي من فئة العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (36-40) بنسبة 28.9% في المرتبة الأولى، وتليها فئتي العمال الذين يتراوح أعمارهم ما بين (30-35) و الفئة الأكبر من 40 بنسبة 26.7% ، أما فئة العمال الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 17.8%.



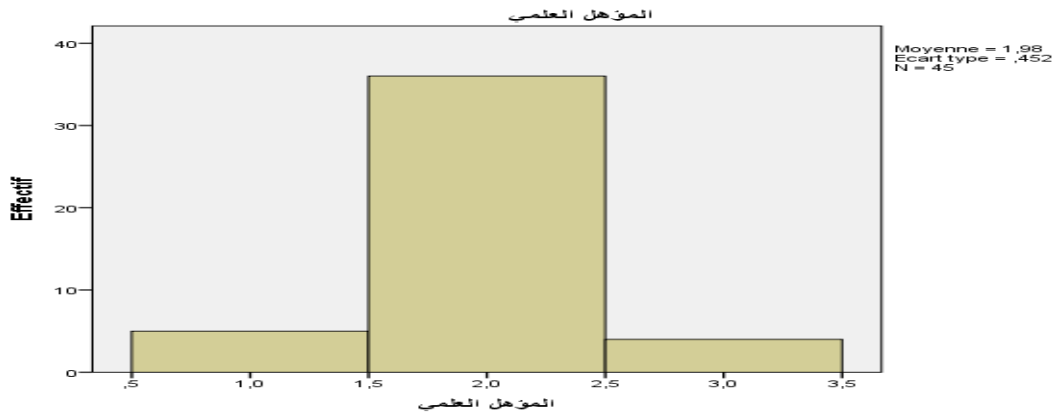
• توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
01	ثانوي	5	%11.1
02	جامعي	36	%80
03	دراسات عليا	4	%8.9
	المجموع	45	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (08): يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي



من خلال الجدول (04) و الأشرطة البيانية أعلاه نلاحظ أن نسبة 80% من العمال ذوي المستوى الجامعي، أما نسبة العمال ذوي المستوى الثانوي فقدرت ب 11.1%، ونسبة العمال ذوي دراسات العليا فتقدر ب 8.9%.

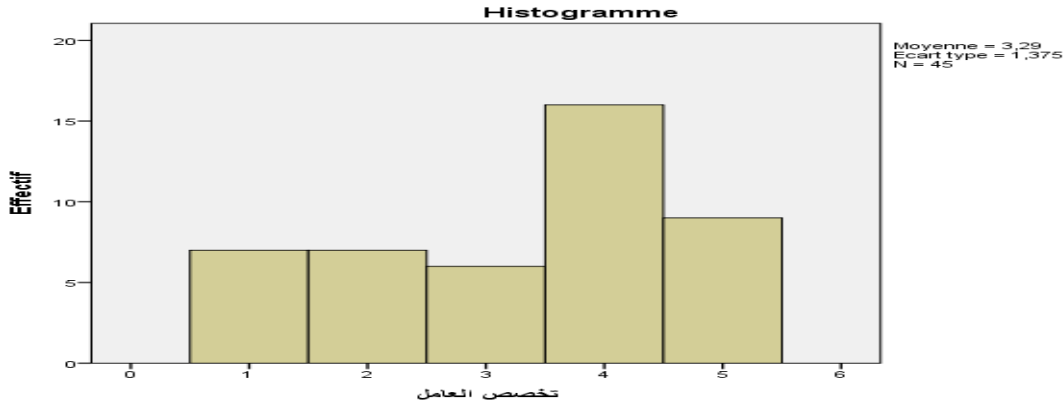
• توزيع أفراد العينة حسب التخصص

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

الرقم	التخصص	التكرار	النسبة المئوية
01	اقتصاد	7	%15.6
02	محاسبة	7	%15.6
03	إدارة أعمال	6	%13.3
04	مالية	16	%35.6
	أخرى	9	%20
	المجموع	45	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (09): يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب التخصص



يتضح من الجدول رقم (05) أن غالبية أفراد العينة من تخصص مالية حيث بلغت نسبة العينة %35.6 بينما بلغت نسبة العينة المتخصصين في التخصصات الأخرى %20 بينما بلغت تخصص اقتصاد وتخصص المحاسبة %15.6 وفي الأخير بلغت نسبة تخصص إدارة الأعمال %13.3.

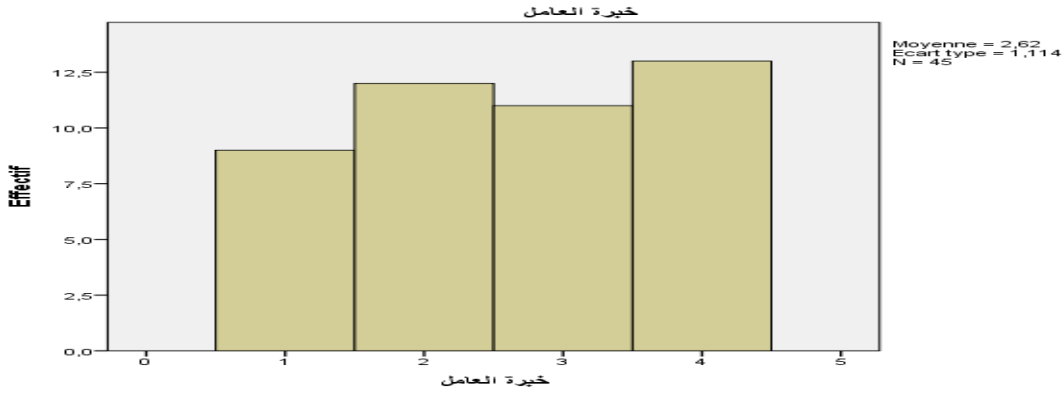
• توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

جدول رقم (06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة	الرقم
20%	9	أقل من 5 سنوات	01
26.7%	12	5 - 10	02
24.4%	11	10 - 15	03
28.9%	13	أكثر من 15 سنة	04
100%	45	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (10): يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب الخبرة



يتضح من الجدول رقم (06) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة حيث بلغت نسبتهم 28.9%، و تليها أفراد العينة الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 26.7%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 10 إلى 15 سنة 24.4%، أما أفراد العينة والذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات فقد بلغت نسبتهم 20% من إجمالي العينة المبحوثة.

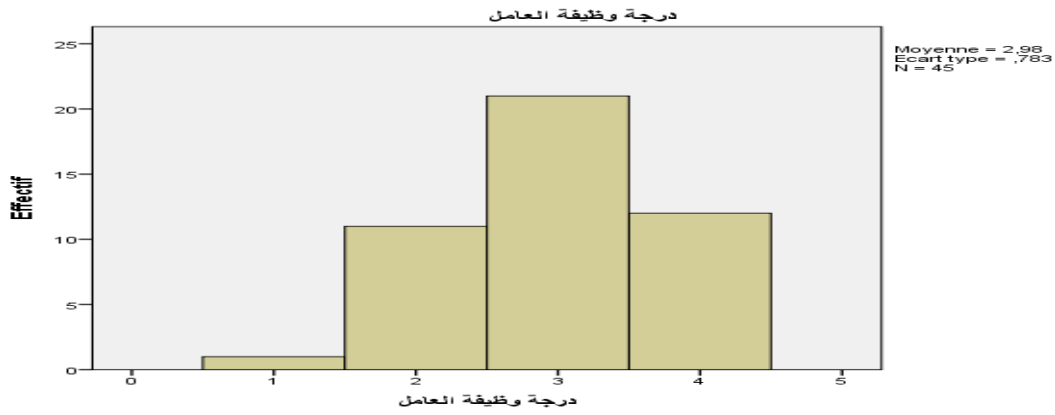
• توزيع أفراد العينة حسب درجة الوظيفة

جدول رقم (07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب درجة الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	درجة الوظيفة	الرقم
%2.2	1	مدير	01
%24.4	11	رئيس قسم	02
%46.7	21	موظف	03
%26.7	12	أخرى	04
%100	45	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (11): يوضح المدرج التكراري لأفراد العينة حسب درجة الوظيفة



يتضح من الجدول رقم (07) أن أغلبية أفراد العينة من (الموظفين) حيث بلغت نسبتهم %46.7 من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة العمال الآخرون %26.7، في حين أفراد العينة من رؤساء الأقسام بلغت نسبتهم %24.4، أما المدراء فكانت نسبتهم %2.2 من إجمالي العينة المبحوث فيها.

## المطلب الثاني : قياس وتحليل معامل الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة

قياس ارتباطات المحاور

جدول رقم (08) : معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة

### Corrélations

		عناصر منح التمويل	مخاطر المالية	كفاءة الأداء
عناصر منح التمويل	Corrélation de Pearson	1	,426**	,164
	Sig. (bilatérale)		,003	,283
	N	45	45	45
مخاطر المالية	Corrélation de Pearson	,426**	1	,658**
	Sig. (bilatérale)	,003		,000
	N	45	45	45
كفاءة الأداء	Corrélation de Pearson	,164	,658**	1
	Sig. (bilatérale)	,283	,000	
	N	45	45	45

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباط ما بين عناصر منح التمويل و المخاطر التمويلية بنسبة 42% وهي معنوية Sig = 0.03 وهذا يدل على أن مخاطر المالية تؤثر على قرار منح التمويل.
- من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة ارتباط ضعيفة 16% بين عناصر منح التمويل و كفاءة الأداء وهي غير معنوية Sig = 0.283.
- من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين مخاطر المالية وكفاءة الأداء بنسبة 65% وهي معنوية Sig = 0.000 أي أنه كلما كانت الكفاءة أكبر لدى البنوك يمكنها من التحكم في مخاطر أكثر، والعكس.

## المطلب الثالث: تحليل وتفسير محاور الدراسة

"المحور الأول" : عناصر منح التمويل

جدول رقم(09): يوضح إجابة المستجوبين على العبارات المتعلقة بالمحور الأول.

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة	الرقم
01	أوافق بشدة	0.90	4.22	21	16	05	03	00	تؤثر السمعة المالية للعميل في قرار منح التمويل.	01
05	أوافق	0.92	3.91	11	24	06	03	01	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل.	02
06	أوافق	0.99	3.87	12	20	10	01	02	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.	03
04	أوافق	0.65	4.02	09	29	06	01	00	تؤثر الخبرة العملية للعميل في قرار منح التمويل.	04
02	أوافق	0.78	4.20	17	23	04	00	01	تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة.	05
03	أوافق	0.85	4.04	13	24	06	01	01	تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.	06

07	أوافق	0.96	3.80	08	28	05	03	01	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.	07
08	أوافق	0.95	3.78	10	20	11	03	01	الاهتمام بتطور العمل البنكي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل.	08
09	أوافق	0.96	3.71	09	20	11	04	01	تبنى إستراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك.	09
10	أوافق	1.35	3.29	08	17	08	04	08	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحه التمويل.	10
	أوافق	055	3.88						الاتجاه العام للمحور	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يبين لنا:

❖ في العبارة رقم (01): نلاحظ 05 و 16 و 21 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن السمعة المالية للعميل تؤثر في قرار منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيمين 4.22 وهو في اتجاه أوافق بشدة.

❖ في العبارة رقم (02): نلاحظ 06 و 24 و 11 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الضمانات المقدمة من طالبي التمويل تشكل عاملاً رئيسياً في قبول طلب التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيمين 3.91 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (03): نلاحظ 10 و 20 و 12 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة تعتبر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيمين 3.87 وهو في اتجاه أوافق.

- ❖ في العبارة رقم (04): نلاحظ 06 و 29 و 09 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الخبرة العملية للعميل تؤثر في قرار منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 4.02 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (05): نلاحظ 04 و 23 و 17 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن المؤسسة تقوم بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 4.20 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (06): نلاحظ 06 و 24 و 13 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل تعتبر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 4.04 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (07): نلاحظ 05 و 28 و 08 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة تعتبر أحد عوامل منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 3.8 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (08): نلاحظ 11 و 20 و 10 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الاهتمام بتطور العمل البنكي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 3.78 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (09): نلاحظ 11 و 20 و 09 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن إستراتيجية إدارة عناصر منح التمويل تبنى للحفاظ على سلامة الأداء المالي للبنوك، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 3.71 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (10): نلاحظ 08 و 17 و 08 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرصة منحه التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقيصين 3.29 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ ومن خلال نتائج مجمل للمحور الأول "عناصر منح التمويل": نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمستقيصين بلغ 3.88 وهو في اتجاه موافق، وهذا يدل على أن مجموع أفراد العينة يوافقون بأن المعايير المعتمدة من طرف البنوك هي معايير مناسبة وكافية لمنح التمويل، ومن أهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار السمعة المالية للعميل وتقييم الضمانات المقدمة للبنك.



المحور الثاني: المخاطر المالية.

جدول رقم (10): يوضح إجابة المستجوبين على العبارات المتعلقة بالمحور الثاني.

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبرة	الرقم
01	أوافق بشدة	1.04	4.24	25	11	05	03	01	تراجع إدارة البنك مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل.	01
08	أوافق	0.82	3.78	03	35	03	02	02	يحرص مجلس الإدارة للبنك على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في البنك ضمن إستراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس.	02
03	أوافق	0.97	4	14	23	03	04	01	تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحيتهم ومسؤوليتهم.	03
06	أوافق	0.88	3.89	09	27	05	03	01	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التمويل، وإجراء تعديلات ملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للبنك.	04

02	أوافق	0.78	4.20	18	19	07	01	00	توفر الإدارة البشرية الإطار البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات البنك.	05
09	أوافق	0.90	3.78	06	29	06	02	02	عدم إتباع سياسة معينة في الأداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى الخلل في النتائج المتوقعة.	06
10	أوافق	0.96	3.73	07	26	07	03	02	استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة.	07
04	أوافق	0.93	3.93	14	18	10	03	00	مخاطر التمويل البنكي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حالة تحكمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل بنكي والوقت المناسب في الحصول عليها.	08
05	أوافق	0.84	3.91	11	22	09	03	00	ينبغي على إدارة التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية.	09
07	أوافق	0.75	3.87	08	25	10	02	00	الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر.	10

الاتجاه العام للمحور	3.93	0.59	أوافق
----------------------	------	------	-------

### المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (10) يبين لنا:

- ❖ في العبارة رقم (01): نلاحظ 05 و 11 و 25 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن إدارة البنك تراجع مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 4.24 وهو في اتجاه أوافق بشدة.
- ❖ في العبارة رقم (02): نلاحظ 03 و 35 و 03 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن مجلس الإدارة للبنك يحرص على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في البنك ضمن إستراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.78 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (03): نلاحظ 03 و 23 و 14 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الإدارة العليا تعين بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحياتهم ومسؤوليتهم، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 4 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (04): نلاحظ 05 و 27 و 09 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن مجلس الإدارة يهتم بمراجعة سياسات التمويل، وإجراء تعديلات ملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للبنك، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.89 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (05): نلاحظ 07 و 19 و 18 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الإدارة البشرية توفر الإطار البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات البنك، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 4.20 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (06): نلاحظ 06 و 29 و 06 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن عدم إتباع سياسة معينة في الأداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى الخلل في النتائج المتوقعة، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.78 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (07): نلاحظ 07 و 26 و 07 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.73 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (08): نلاحظ 10 و 18 و 14 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن مخاطر التمويل البنكي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حالة تحكّمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل بنكي والوقت المناسب في الحصول عليها، وهذا ما يؤكده متوسط الحسابي للمستقصين 3.93 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (09): نلاحظ 11 و 20 و 09 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأنه ينبغي على إدارة التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية، وهذا ما يؤكده متوسط الحسابي للمستقصين 3.71 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (10): نلاحظ 10 و 25 و 08 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر، وهذا ما يؤكده متوسط الحسابي للمستقصين 3.87 وهو في اتجاه أوافق.

❖ ومن خلال نتائج مجمل للمحور الثاني "المخاطر المالية": نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمستقصين بلغ 3.93 و هو في اتجاه موافق، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على أن السياسات والإجراءات التي تتخذها البنوك فعالة للعمل على التحكم بشكل جيد في المخاطر المالية، ومن أهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار مدى صحة المعلومات وكفاءتها و الإطار البشري المؤهل ذو الخبرة.

#### المحور الثالث: كفاءة الأداء.

جدول رقم (11): يوضح إجابة المستجوبين على العبارات المتعلقة بالمحور الثالث.

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة	الرقم
01	أوافق بشدة	0.58	4.49	24	19	02	00	00	الاهتمام بالودائع يزيد من حجم العمل ويساهم في تطوير الأداء.	01
04	أوافق	0.65	3.98	06	34	04	00	01	وجود رقابة داخلية على السيولة في البنك يساعد في منح التمويل.	02
06	أوافق	0.90	3.96	12	23	07	02	01	وجود انخفاض في حجم السيولة بالبنك يعرضه	03

									لمخاطر التمويل.	
05	أوافق	0.73	3.96	10	24	10	01	00	التغير المفاجئ في أسعار السوق يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل وبالتالي يؤثر في كفاءة الأداء المالي.	04
08	أوافق	0.92	3.91	12	21	09	02	01	يهتم البنك بالتقارير التي تصدر من قبل هيئات إدارة المخاطر ولا يقوم بتنفيذ أي عملية تمويلية إلا بعد الرجوع إليها.	05
02	أوافق	0.71	4.18	15	24	05	01	00	عدم إتباع سياسة معينة في تنمية رأس المال بالبنك يؤدي إلى الخلل في الأداء.	06
03	أوافق	0.58	4.02	08	30	07	00	00	مقارنة الأداء الفعلي بالأرقام الواردة بموازنة كل فترة زمنية محددة يساهم في تقويم الأداء.	07
07	أوافق	0.70	3.91	07	29	07	02	00	تستخدم الأرقام الواردة في الموازنات في تقييم أداء الأنشطة المختلفة بالمنشأة.	08
10	أوافق	0.71	3.76	05	26	12	02	00	توزع تقديرات موازنة التمويل لأغراض المتابعة وتقوم الأداء.	09
09	أوافق	0.96	3.87	12	20	09	03	01	الحرص على الالتزام بضوابط	10

									الأداء المالي تقلل من حجم المخاطر.
	أوافق	0.48	04						الاتجاه العام للمحور

### المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (11) يبين لنا:

- ❖ في العبارة رقم (01): نلاحظ 02 و 19 و 24 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الاهتمام بالودائع يزيد من حجم العمل ويساهم في تطوير الأداء، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 4.49 وهو في اتجاه أوافق بشدة.
- ❖ في العبارة رقم (02): نلاحظ 04 و 34 و 06 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن وجود رقابة داخلية على السيولة في البنك يساعد في منح التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.98 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (03): نلاحظ 07 و 23 و 12 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن وجود انخفاض في حجم السيولة بالبنك يعرضه لمخاطر التمويل، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.96 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (04): نلاحظ 10 و 24 و 10 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن التغيير المفاجئ في أسعار السوق يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل وبالتالي يؤثر في كفاءة الأداء المالي، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.96 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (05): نلاحظ 09 و 21 و 12 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن البنك يهتم بالتقارير التي تصدر من قبل هيئات إدارة المخاطر ولا يقوم بتنفيذ أي عملية تمويلية إلا بعد الرجوع إليها، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.91 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (06): نلاحظ 05 و 24 و 15 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن عدم إتباع سياسة معينة في تنمية رأس المال بالبنك يؤدي إلى خلل في الأداء، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 4.18 وهو في اتجاه أوافق.
- ❖ في العبارة رقم (07): نلاحظ 07 و 30 و 08 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن مقارنة الأداء الفعلي بالأرقام الواردة بموازنة كل فترة زمنية محددة يساهم في تقويم الأداء، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 4.08 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (08): نلاحظ 10 و 18 و 14 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الأرقام الواردة في الموازنات تستخدم في تقييم أداء الأنشطة المختلفة بالمنشأة، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.91 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (09): نلاحظ 12 و 26 و 05 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن تقديرات موازنة التمويل توزع لأغراض المتابعة وتقويم الأداء، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.76 وهو في اتجاه أوافق.

❖ في العبارة رقم (10): نلاحظ 09 و 20 و 12 فرد من أفراد العينة من أصل 45 صرحوا بدرجة محايد، أوافق، أوافق بشدة على التوالي بأن الحرص على الالتزام بضوابط الأداء المالي تقلل من حجم المخاطر، وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 3.87 وهو في اتجاه أوافق.

❖ ومن خلال نتائج مجمل للمحور الثالث "كفاءة الأداء": نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمستقصين بلغ 4 و هو في اتجاه موافق، وهذا يدل على أن مجموع أفراد العينة يوافقون بأن بالاهتمام بالسياسات الداخلية والخارجية للبنوك تعمل على تطوير أداءها وكفاءتها، ومن أهم المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالودائع وتنمية رأس المال.

#### المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الدراسية

الهدف من اختبار الفرضيات هو دراسة ومعرفة العلاقات بين متغيرات الدراسة (عناصر منح التمويل، المخاطر المالية، والأداء المالي)، وعليه سوف نقوم بدراسة علاقات الانحدار بين هذه المتغيرات.

الفرضية الأولى: دراسة علاقة الانحدار بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية.

$H_0$ : لا توجد علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

$H_1$ : توجد علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين محددات منح التمويل والمخاطر المالية في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

المتغير التابع: المخاطر المالية						
مستوى الدلالة SIG	قيمة F المحسوبة	معادلة الانحدار		معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط R	المتغير المستقل: عناصر منح التمويل
		a	b			
0.003	9.55	2.71	0.45	0.18	0.42	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط  $R = 0.42$  وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المخاطر المالية وعناصر منح التمويل، كما معامل التحديد يساوي 0.18 أي أن 18% من المخاطر المالية تحددها عناصر منح التمويل و82% تحددها عوامل الأخرى.

كما أن قيمة المعنوية المحسوبة  $Sig = 0.003$  وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة. وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

ومن أجل تحديد نوع العلاقة  $Y = a + b X$

$Y$ : المخاطر المالية.  $X$ : عناصر منح التمويل.  $a = 2.71$   $b = 0.45$

$$Y = 2.71 + 0.45X$$

الفرضية الثانية: دراسة علاقة الانحدار بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء.

$H_0$ : لا توجد علاقة انحدار بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

$H_1$ : توجد علاقة انحدار بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

المتغير التابع: كفاءة الأداء						
مستوى الدلالة SIG	قيمة F المحسوبة	معادلة الانحدار		معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط R	المتغير المستقل: المخاطر المالية
		a	b			
0.000	32.84	1.89	0.53	0.43	0.65	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط  $R = 0.65$  وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء، كما معامل التحديد يساوي 0.43 أي أن كفاءة الأداء تحددها 43% من المخاطر المالية و 57% تحددها عوامل الأخرى.

كما أن قيمة المعنوية المحسوبة  $Sig = 0.000$  وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة. وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة انحدار بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

ومن أجل تحديد نوع العلاقة  $Y = a + b X$



$$Y : \text{كفاءة الأداء} . X : \text{المخاطر المالية} . a = 1.89 \quad b = 0.53$$

$$Y = 1.89 + 0.53X$$

الفرضية الثالثة: دراسة علاقة الانحدار بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء.

$H_0$ : لا توجد علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

$H_1$ : توجد علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

جدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

المتغير التابع: كفاءة الأداء						
مستوى الدلالة SIG	قيمة F المحسوبة	معادلة الانحدار		معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط R	المتغير المستقل: عناصر منح التمويل
		a	b			
0.283	1.18	3.45	0.14	0.02	0.16	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط  $R = 0.16$  وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء، كما معامل التحديد يساوي 0.02 أي أن كفاءة الأداء تحددها 2% من المخاطر المالية و 98% تحددها عوامل الأخرى.

كما أن قيمة المعنوية المحسوبة  $Sig = 0.283$  وهي أكبر من 0.005 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة. وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة انحدار بين المخاطر المالية وكفاءة الأداء في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: دراسة علاقة الانحدار بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء في وجود المخاطر المالية.

$H_0$ : لا توجد علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية كمتغيرات مستقلة وكفاءة الأداء كمتغير تابع في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

$H_1$ : توجد علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية كمتغيرات مستقلة وكفاءة الأداء كمتغير تابع في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

جدول رقم (15) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية كمتغيرات مستقلة وكفاءة الأداء كمتغير تابع في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

المتغير التابع: كفاءة الأداء						
مستوى الدلالة SIG	قيمة F المحسوبة	معادلة الانحدار		معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R	المتغير المستقل: عناصر منح التمويل المخاطر المالية
		a	b			
0.000	17.17	2.17	-0.12	0.45	0.67	
			0.58			

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط  $R = 0.67$  وهذا يدل على وجود علاقة بين المخاطر المالية وعناصر منح التمويل وكفاءة الأداء، كما معامل التحديد يساوي 0.45 أي أن كفاءة الأداء تحدها 45% من المخاطر المالية وعناصر منح التمويل ونلاحظ أنه بإدخال المخاطر المالية مع عناصر منح التمويل زاد معامل التحديد من 3% إلى 45% و 55% تحدها عوامل الأخرى.

كما أن قيمة المعنوية المحسوبة  $Sig = 0.000$  وهي أقل من 0.005 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة. وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل والمخاطر المالية كمتغيرات مستقلة وكفاءة الأداء كمتغير تابع في البنوك الجزائرية محل الدراسة. حيث نلاحظ علاقة طردية بين المخاطر المالية و كفاءة الأداء، وعلاقة عكسية بين عناصر منح التمويل و كفاءة الأداء للبنوك الجزائرية محل الدراسة.

ومن أجل تحديد نوع العلاقة  $Y = a + b X + d Z$

Y : كفاءة الأداء X: المخاطر المالية. Z:عناصر منح التمويل  $d = -0.12$   $b = 0.58$   $a = 2.17$

$$Y = 2.17 + 0.58X - 0.12 Z$$

## خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها في البنوك لوكالة سعيدة ، والتي تطرقنا من خلالها إلى تحليل استبيان حول آراء عمال البنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الوطني الجزائري (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) تمكننا من معرفة وجهة نظر عمال البنك حول أهمية التمويل البنكي و الأداء المالي للبنوك والفهم الصحيح لها يقلل من مخاطر التي تتعرض لها، كما يبقى التمويل البنكي هو الوظيفة الأساسية للبنوك وتسمى هذه الأخيرة لتقليل من المخاطر وتحقيق كفاءة عالية في أداءها من أجل استمرارها وبقائها في السوق.

خاتمة عامة

إن التمويل البنكي يعتبر حجر الأساس في كل منشأة اقتصادية لما له من تأثير فعال وفاعل في جميع الوظائف الأخرى للبنوك، ومن بين أنواع التمويل نجد تمويل من حيث المدة المستغرقة، من حيث مصدر الحصول عليه، من حيث الغرض الذي يستخدم من أجله، فتمويل أهمية كبيرة وهو يشكل جزء كبير من نشاط البنك، لهذا وضعت البنوك أساليب وطرق للحماية من المخاطر المالية التي قد تتعرض لها، وتجدر الإشارة إلى أن قرارات التمويل تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما التكلفة و المخاطرة، فطبيعة العمل البنكي تجعل من احتمال المخاطرة أمراً مؤكداً، خاصة في ظل حالة عدم التأكد التام وخضوعه لظروف المستقبل الغير الأكيدة مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ قرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل كان لابد من تحديد المخاطر التي يمكن أن يعترض لها العمل البنكي من حيث أنواعها نجد مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية ومن ثم البحث في كيفية إدارتها والحد منها وليس تجنبها، كما تسعى البنوك لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها و وضعيتها التنافسية من خلال عملية تقييم الأداء المالي الذي يعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك في مجال الرقابة وذلك بتحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط و الأهداف عن طريق قياس الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المخطط مسبقاً ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة.

ولمعرفة المخاطر المالية وأثرها على عناصر منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية قمنا بدراسة علي مجموعة من البنوك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، والبنك الشعبي الجزائري وكالة سعيدة. وذلك بغية إسقاط أو إحداث نوع من التقارب بين ما تمت دراسته نظرياً وما يجري فعلاً داخل البنوك الجزائرية، وقد تمت الدراسة باستعمال استبيان موجه لعمال البنوك وكان الهدف من وراءهم محاولة التعرف على أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية. وقد تم الاعتماد في التحليل المعطيات على برنامج (SPSS) لاستخراج المؤشرات الإحصائية الضرورية.

## **النتائج:**

- تتخذ البنوك عدة معايير لمنح التمويل منها السمعة المالية للعميل، مقدرته على السداد، الضمانات المقدمة من طرفه، واستراتيجيات لإدارة عناصر منح التمويل لسلامة الأداء المالي.
- تتخذ البنوك سياسات وإجراءات فعالة للتحكم الجيد في المخاطر المالية.
- تهتم البنوك بالمتغيرات الداخلية والخارجية لتنمية كفاءة أداءها.
- وجود علاقة انحدار بين المخاطر المالية وعناصر منح التمويل أي أن المخاطر المالية تؤثر في قرارات منح التمويل.
- وجود علاقة انحدار بين المخاطر المالية وكفاءة أداء البنوك الجزائرية أي أن كلما كانت الكفاءة أكبر للبنوك كانت المخاطر المالية قليلة.
- عدم وجود علاقة انحدار بين عناصر منح التمويل وكفاءة أداء البنوك أي أن منح التمويل لا يؤثر على أداء البنوك الجزائرية.

- وجود علاقة إحدار بين عنصر منح التمويل وكفاءة أداء البنوك في وجود المخاطر المالية حيث تعتبر العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة أداء البنوك علاقة عكسية.
- مخاطر التمويل البنكي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حالة تحكّمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل بنكي والوقت المناسب في الحصول عليها.

### الاقتراحات:

- العمل على وضع معايير محددة لمنح التمويل في البنك والتأكد من القدرة المالية للعميل على الوفاء بالالتزامات المالية للبنك.
- تدريب العمال لرفع كفاءتهم وتمكنهم من إدارة المخاطر والتمويل.
- اهتمام إدارة البنك بوضع إستراتيجيات وسياسات لإدارة التمويل للحد من المخاطر المالية.
- على البنك مراقبة التمويل الممنوح للعميل بصفة مستمرة لتفادي مخاطر عدم السداد أو تأخره.
- على البنك مراعاة المتغيرات الخارجية كالتغير في أسعار السوق.
- على إدارة البنك استخدام طرق وأساليب جديدة ومواكبة التطورات للتعامل مع المخاطر .
- يجب على البنك الحرص على الالتزام بضوابط الأداء المالي لتقليل من حجم المخاطر.

# قائمة المراجع

## أولاً: الكتب باللغة العربية:

1. د. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
2. د. أسامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية و العملية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
3. حمزة الشيخي إبراهيم، إبراهيم الجزراري، الإدارة المالية الحديثة ( منهج اتخاذ القرارات)، مصر.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
6. د. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان.
7. ا. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
8. سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك.
9. د صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999 – 2000.
10. د. عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، 2009.
11. د. عبد الرؤوف احمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، القاهرة، 2016.
12. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية، مصر، 2001.
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
14. عدادي حسين وفلاح حسين، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
15. د. عطاء الله وارد خليل، د. محمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
16. علي السلمي، التخطيط والمتابعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1978.
17. د. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.



18. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013.
19. د. محمد صالح الحناوي، د. إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
20. محمد مبارك حجير، التقييم الاقتصادي والمحاسبي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.
21. د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
22. د. معراج هوارى، د. حاج سعيد عمر، التمويل ألتأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن عمان، 2013.
23. ناظم محمد نوري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والآلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

### ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1. Jean Luc Quemard , le risque de taux d' intérêt dans le système bancaire .1  
français, 2005

### ثالثاً: المذكرات:

1. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم - ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2001 - 2002
2. عبد القادر بربيش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

### رابعاً : الملتقيات:

1. د. صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، 2010.
2. أ. عبد القادر شلاي، أ. علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخل مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة آكلي امحمد أولحاج بالبويرة، 2013.

## خامسا: المجلات:

1. الداوي الشيخ، مقال بعنوان تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2004-2010.
2. حسين علي سليمان، مفهوم تقييم الأداء، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد الثالث، السنة السادسة، 1989.
3. نذير بوسهوة و علي مكيد، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع المجلد الأول، 2014.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولاي الطاهر - سعيدة -

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

سيداتي سادتي

في إطار التحضير لمذكرة ماستر بعنوان "أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية"، نود منكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذا الاستبيان، سعيًا منا لمعرفة وجهة نظركم كأكاديميين ومهنيين حول هذا الموضوع، مع العلم أن إجاباتكم ستقابل بالسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، فإجاباتكم من شأنها أن تساعد في التوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم الموضوع الأساسي الخاص بهذه الدراسة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

ضع علامة ( X ) أمام الخيار:

1/ العمر:

سنة 30  31 - 35 سنة  36 - 40 سنة  41 سنة فأكثر

2/ المؤهل العلمي:

ثانوي  جامعي  فوق جامعي

3/ التخصص:

اقتصاد  محاسبة  إدارة أعمال  مالية  أخرى

4/ الخبرة:

أقل من 5 سنوات  5 - 10 سنوات  10 - 15 سنة  15 سنة فأكثر

5/ درجة الوظيفة:

مدير  رئيس قسم  موظف  أخرى

الجزء الثاني أسئلة الدراسة:

أرجو شاكرًا التفضل بوضع علامة ( X ) أمام العبارة التي تعبر عن رأيك:

أ. عناصر منح التمويل:

الرقم	العبارة	معيّار النتيجة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق نوعاً ما	لا أوافق بشدة
1	تؤثر السمعة المالية للعميل في قرار منح التمويل.				
2	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي التمويل عاملاً رئيسياً في قبول طلب التمويل.				
3	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.				
4	تؤثر الخبرة العملية للعميل في قرار منح التمويل.				
5	تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة.				
6	تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.				
7	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.				
8	الاهتمام بتطور العمل البنكي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل.				
9	تبنى إستراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك.				
10	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرصة منحه التمويل.				

ب. مخاطر التمويل:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق نوعا ما	لا أوافق بشدة
1	تراجع إدارة البنك مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل.				
2	يحرص مجلس الإدارة للبنك على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في البنك ضمن إستراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس.				
3	تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحياتهم ومسؤوليتهم.				
4	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التمويل، وإجراء تعديلات ملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للبنك.				
5	توفر الإدارة البشرية الإطار البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات البنك.				
6	عدم إتباع سياسة معينة في الأداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى الخلل في النتائج المتوقعة.				
7	استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة.				
8	مخاطر التمويل البنكي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حالة تحكّمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل بنكي والوقت المناسب في الحصول عليها.				
9	ينبغي على إدارة التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية.				
10	الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر.				

ت. كفاءة الأداء:

معيار النتيجة					الرقم	العبرة
أوافق بشدة	أوافق	أوافق نوعا ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
					1	الاهتمام بالودائع يزيد من حجم العمل ويساهم في تطوير الأداء.
					2	وجود رقابة داخلية على السيولة في البنك يساعد في منح التمويل.
					3	وجود انخفاض في حجم السيولة بالبنك يعرضه لمخاطر التمويل.
					4	التغير المفاجئ في أسعار السوق يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل وبالتالي يؤثر في كفاءة الأداء المالي.
					5	يهتم البنك بالتقارير التي تصدر من قبل هيئات إدارة المخاطر ولا يقوم بتنفيذ أي عملية تمويلية إلا بعد الرجوع إليها.
					6	عدم إتباع سياسة معينة في تنمية رأس المال بالبنك يؤدي إلى خلل في الأداء.
					7	مقارنة الأداء الفعلي بالأرقام الواردة بموازنة كل فترة زمنية محددة يساهم في تقويم الأداء.
					8	تستخدم الأرقام الواردة في الموازنات في تقييم أداء الأنشطة المختلفة بالمنشأة.
					9	توزع تقديرات موازنة التمويل لأغراض المتابعة وتقويم الأداء.
					10	الحرص على الالتزام بضوابط الأداء المالي تقلل من حجم المخاطر.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,891	30

التمويل\_منح\_عناصر Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10  
/CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Tableau de bord

	السمعة تؤثر للعمل المالية منح قرار في التمويل	تشكل الضمانات من المقدمة التمويل طالبي رئيسيا عاملا طلب قبول في التمويل	الجدوى تعتبر الاقتصادية للمشاريع من الجديدة العناصر عند الهامة قرار اتخاذ التمويل منح	الخبرة تؤثر العملية في للعمل منح قرار التمويل	المؤسسة تقوم وتقييم بدراسة الضمانات المقدمة	العوامل تعتبر الاجتماعية والاقتصادية التمويل لطالبي العناصر من اتخاذ عند الهامة منح قرار التمويل	اتجاه يعتبر الدخل نمو للمشروعات أحد القائمة منح عوامل التمويل	الاهتمام العمل بتطور يعتمد البنكي الاهتمام على منح بعناصر التمويل	تبنى إستراتيجية لإدارة منح عناصر يحافظ التمويل سلامة على المالي الأداء للبنوك	العمل مقدرة سداد على في تؤثر الديون منحه فرصة التمويل	عناصر منح التمويل
Moyenne	4,22	3,91	3,87	4,02	4,20	4,04	3,80	3,78	3,71	3,29	3,8844
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Ecart-type	,902	,925	,991	,657	,786	,852	,968	,951	,968	1,359	,55920

التمويل\_مخاطر Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20  
/CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Tableau de bord

	إدارة تراجع مدى البنك نطاق كفاية المعلومات وجودتها بصورة للتأكد دورية، كفاءتها من إدارة مخاطر التمويل	حرص البنك إدارة التزام على الإدارة التنفيذية	الإدارة تعين بوضوح العليا الأشخاص المختصين مخاطر بإدارة التمويل، وحدود صلاحياتهم ومسؤوليتهم	اهتمام البنك إدارة على مراجعة السياسات التمويلية	الإدارة توفر الإطار البشرية المؤهل البشري الكافية الخبرة ذو قادرا يكون والذي أنشطة إتمام على بمعايير التمويل مع ومتسقة عالية البنك سياسات	إتباع عدم معينة سياسة الأداء في في المالي الخطر إدارة إلى يؤدي في الخلل النتائج المتوقعة	استخدام التقليدية الطرق مع التعامل في يتسبب الخطر اختلال في المالي التوازن للشركة	إمكانية تخفيض المخاطر	إدارة على ينبغي التمويل بين المفاضلة المراد العمليات لها التمويل منح المخاطر لتفادي بكل المرتبطة عملية	على الحرص الالتزام منح بضوابط التمويل على والتركيز عناصره جودة حجم من تقلل المخاطر	مخاطر التمويل
Moyenne	4,24	3,78	4,00	3,89	4,20	3,78	3,73	3,93	3,91	3,87	3,9333
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Ecart-type	1,048	,823	,977	,885	,786	,902	,963	,939	,848	,757	,59506



الأداء\_كفاءة Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30  
 MEANS TABLES=Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30  
 /CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Tableau de bord

	الاهتمام يزيد بالودائع حجم من ويساهم العمل تطوير في الأداء.	رقابة وجود على داخلية في السيولة في يساعد البنك التمويل منح.	انخفاض وجود حجم في بالبنك السيولة يعرضه لمخاطر التمويل.	التغير في المفاجئ أسعار السوق إلى يؤدي زيادة مخاطر التمويل وبالتالي في يؤثر الأداء كفاءة المالي.	البنك يهتم التي بالتقارير قبل من تصدر إدارة هيئات ولا المخاطر أي بتنفيذ يقوم تمويلية عملية الرجوع بعد إلا إليها.	إتباع عدم معيّنة سياسة رأس تنمية في بالبنك المال إلى يؤدي في خلل الأداء.	الأداء مقارنة بالأرقام الفعلي الواردة كل بموازنة زمنية فترة يساهم محددة تقويم في الأداء.	تستخدم الواردة الأرقام الموازانات في أداء تقييم في الأنشطة المختلفة بالممنشأة	توزع تقديرات موازنة التمويل لأغراض المتابعة وتقويم الأداء.	على الحرص الالتزام الأداء بضوابط من تقلل المالي المخاطر حجم	كفاءة الأداء
Moyenn	4,49	3,98	3,96	3,96	3,91	4,18	4,02	3,91	3,76	3,87	4,0022
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Ecart- type	,589	,657	,903	,737	,925	,716	,583	,701	,712	,968	,48500

Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,426 <sup>a</sup>	,182	,163	,54447	,182	9,557	1	43	,003

a. Valeurs prédites : (constantes), التمويل منح عناصر

b. Variable dépendante : التمويل مخاطر

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1 (Constante)	2,171	,576		3,769	,000			
التمويل منح عناصر	,454	,147	,426	3,091	,003	,426	,426	,426

a. Variable dépendante : التمويل مخاطر

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,658 <sup>a</sup>	,433	,420	,36940	,433	32,848	1	43	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), التمويل مخاطر

b. Variable dépendante : الأداء كفاءة

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1 (Constante)	1,892	,372		5,085	,000			
التمويل مخاطر	,536	,094	,658	5,731	,000	,658	,658	,658

a. Variable dépendante : الأداء كفاءة

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,164 <sup>a</sup>	,027	,004	,48400	,027	1,182	1	43	,283

a. Valeurs prédites : (constantes), التمويل منح عناصر

b. Variable dépendante : الأداء كفاءة

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1 (Constante)	3,451	,512		6,741	,000			
التمويل منح عناصر	,142	,130	,164	1,087	,283	,164	,164	,164

a. Variable dépendante : الأداء كفاءة

**Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,671 <sup>a</sup>	,450	,424	,36820	,450	17,170	2	42	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), التمويل منح عناصر, التمويل مخاطر

b. Variable dépendante : الأداء كفاءة

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
(Constante)	2,179	,449		4,851	,000			
1 التمويل منح عناصر	-,124	,110	-,143	-1,131	,264	,164	-,172	-,129
التمويل مخاطر	,586	,103	,719	5,683	,000	,658	,659	,650

a. Variable dépendante : الأداء كفاءة